



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمران
عليه السلام

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

مدليل تحرير الوسيلة

الصيف و المنبأحة

نوسند 25

على اكبر سىقى مازندرانى

جلد (2)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دليل تحرير الوسيله (الصيد و الذبائح)

نويسنده:

على اكبر سيفى مازندراني

ناشر چاپى:

دفتر انتشارات اسلامى وابسته به جامعه مدرسین حوزه علمیه قم

ناشر دیجیتالی:

مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

الفهرس

- ٥ الفهرس
- ٧ دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة
- ٧ اشارة
- ٧ كتاب الذبابة
- ٧ اشارة
- ٧ مسألة ١: يشترط فى الذابح أن يكون مسلما أو بحكمه
- ٩ مسألة ٢: لا يشترط فيه الذكورة و لا البلوغ و لا غير ذلك (١)
- ١١ مسألة ٣: لا يجوز الذبح بغير الحديد مع الاختيار.
- ١٣ مسألة ٤: الواجب فى الذبح قطع تمام الأعضاء الأربعة:
- ١٣ مسألة ٥: محلّ الذبح فى الحلق تحت اللّحين على نحو يقطع به الأوداج الأربعة.
- ١٤ مسألة ٦: يشترط أن يكون الذبح من القدام
- ١٦ مسألة ٧: يجب التتابع فى الذبح بأن يستوفى قطع الأعضاء قبل زهوق الروح
- ١٧ مسألة ٨: لو قطع رقبة الذبيحة من القفا و بقيت أعضاء الذبابة،
- ١٩ مسألة ٩: لو أخطأ الذابح و ذبح من فوق العقدة و لم يقطع الأعضاء الأربعة
- ١٩ مسألة ١٠: لو أكل الذئب مثلا مذبح الحيوان و أدركه حيا
- ٢٠ مسألة ١١: يشترط فى تذكية الذبيحة مضافا إلى ما مرّ أمور:
- ٢٠ أحدها: الاستقبال بالذبيحة حال الذبح
- ٢٢ ثانيها: التسمية من الذابح
- ٢٤ ثالثها: صدور الحركة منها بعد تمامية الذبح
- ٢٥ مسألة ١٢: لا يعتبر كيفية خاصّة فى وضع الذبيحة على الأرض حال الذبح
- ٢٥ مسألة ١٣: لا يعتبر فى التسمية كيفية خاصّة
- ٢٧ مسألة ١٤: الأقوى عدم اعتبار استقرار الحياة فى حلية الذبيحة بالمعنى الذى فسّروه
- ٢٩ مسألة ١٥: لا يشترط فى حلية الذبيحة بعد وقوع الذبح عليها حيا أن يكون خروج روحها بذلك الذبح

- مسألة ١٦: يختص الإبل من بين البهائم بكون تذكيتها بالتحجر. ٣٠
- مسألة ١٧: كيفية النحر و محلّه ٣١
- مسألة ١٨: يجوز نحر الإبل قائمًا و باركةً مقبلًا إلى القبلة. ٣٢
- مسألة ١٩: كل ما يتعدّر ذبحه و نحره ٣٣
- مسألة ٢٠: للذباحة و النحر آداب و وظائف مستحبة و مكروهة. ٣٧
- [أما المستحبة] ٣٧
- فمنها: - على ما حكى الفتوى به عن جماعة- أن يربط يدي الغنم مع إحدى رجليه و يطلق الأخرى (١) ٣٧
- و منها: أن يعامل مع الحيوان في الذبح و النحر و مقدّماتهما ما هو الأسهل و الأروح و أبعد من التعذيب و الإيذاء له ٣٩
- و أمّا المكروهة، ٣٩
- فمنها: أن يسليخ جلده قبل خروج الروح ٣٩
- و منها: أن يقلّب السكين و يدخلها تحت الحلقوم و يقطع إلى فوق (١) ٤٠
- و منها: أن يذبح حيوان و حيوان آخر مجانس له ينظر إليه ٤٠
- و منها: أن يذبح ليلا و بالنهار قبل الزوال يوم الجمعة. ٤١
- و منها: أن يذبح بيده ما رباه من النعم (١). ٤٢
- و أمّا إبانة الرأس قبل خروج الروح ٤٢
- مسألة ٢١: لو خرج الجنين أو أخرج من بطن أمه فمع حياة الأم أو موتها بدون التذكية لم يحلّ أكله (١) ٤٥
- مسألة ٢٢: لو كان الجنين حيًا حال إيقاع الذبح أو النحر على أمه و مات بعده قبل أن يشقّ بطنها و يستخرج منها، ٥٠
- مسألة ٢٣: لا إشكال في وقوع التذكية على كل حيوان حلّ اكله ذاتا (١). ٥١
- مسألة ٢٤: الظاهر أن جميع أنواع الحيوان المحرّم الأكل [تقع عليها التذكية] ٥٨
- مسألة ٢٥: تذكية جميع ما يقبل التذكية من الحيوان المحرّم الأكل إنّما تكون بالذبح ٥٩
- مسألة ٢٦: ما كان بيد المسلم من اللّحوم و الشحوم و الجلود إذا لم يعلم كونها من غير المذكي يؤخذ منه ٦١
- مسألة ٢٧: لا فرق في إباحة ما يؤخذ من يد المسلم بين كونه مؤمنًا أو مخالفًا يعتقد طهارة جلد الميتة بالدبغ ٦٤
- درباره مركز تحقيقات راينهاى قائميه اصفهان ٦٥

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة

إشارة

نام كتاب: دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة

موضوع: فقه استدلالی

نویسنده: مازندرانی، علی اکبر سیفی

تاریخ وفات مؤلف: ه ق

زبان: عربی

قطع: وزیری

تعداد جلد: ٢

ناشر: دفتر انتشارات اسلامی وابسته به جامعه مدرسین حوزه علمیه قم

تاریخ نشر: ١٤١٥ ه ق

نوبت چاپ: اول

مکان چاپ: قم - ایران

كتاب الذبابة

إشارة

شرائط الذابح آله الذبح و شرائطه و أحكامه

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٢٩

القول في الذبابة و الكلام في الذابح و آله الذبح و كفيته و بعض الأحكام المتعلقة به في طي مسائل.

مسألة ١: يشترط في الذابح أن يكون مسلماً أو بحكمه

كالمولود منه فلا تحل ذبيحة الكافر مشركا كان أم غيره حتى الكتابي على الأقوى (١).

(١) اشتراط الإسلام في الذابح ١- هو المشهور شهرة عظيمة، بل استقر عليه إجماع الأصحاب، كما حكاه الشيخ و المرتضى بل عدّ

من ضروريات المذهب. مضافا الى دلالة النصوص المستفيضة البالغة حدّ التواتر المعنوي المقطوع صدور مضمونها من الأئمة (ع).

مثل صحيح حنان بن سدير قال: «دخلنا على أبي عبد الله (ع) أنا و أبي فقلنا له: جعلنا فداك إن لنا خطاء من التصارى و إنا نأتيهم

فيذبون لنا الدجاج و الفراخ و الجداء أفأكلها؟ قال (ع): لا تأكلوها و لا تقربوها فإنهم يقولون على

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٣٠

...

ذبائحهم ما لا أحب لكم أكلها «١».

و صحيح قتيبة الأعشى قال: «سألت أبا عبد الله عن ذبائح اليهود و النَّصارى فقال (ع): الذَّبيحة اسم و لا يؤمن على الاسم إلَّا مسلم «٢»».

و موثقة سماعه عن الكاظم (ع) قال: «سألته عن ذبيحة اليهودي و النَّصراني فقال: لا تقر بها «٣»».

و صحيح إسماعيل بن جابر قال: «قال لي أبو عبد الله (ع): لا تأكلوا ذبائحهم، يعني أهل الكتاب «٤»»، و قوله: «يعني أهل الكتاب» من كلام الراوى و الكلينى. و حسنة الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه إنَّ عليًا كان يقول: «كلوا من طعام المجوس كلَّه ما خلا ذبائحهم فإنَّها لا تحلَّ و إن ذكر اسم الله عليها «٥»».

و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: «لا يذبح لك اليهودي و لا النَّصراني أضحيتهك «٦»»، و غيرها من النصوص فراجع الوسائل «٧»».

و أما النصوص الواردة فى مقابلها فهى على كثرتها محمولة على التقيَّة لموافقته مذهب العامة مع اختلاف مضامينها و من هنا أعرض عنها المشهور.

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٨٣ - ب ٢٧ - ح ٣.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٨٤ - ب ٢٧ - ح ٨.

(٣) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٨٤ - ب ٢٧ - ح ٩.

(٤) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٨٤ - ب ٢٧ - ح ١٠ و ١٢.

(٥) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٨٤ - ب ٢٧ - ح ١٠ و ١٢.

(٦) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٩٠ - ب ٢٧ - ح ٤٢.

(٧) الوسائل / ج ١٦ - ب ٢٧ من الذبائح.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٣١

...

و يكون اختلافها إلى حدِّ قد عدّها فى الجواهر اثنى عشرة صنفا ثم قال بعد ذكر هذه الأصناف: «الى غير ذلك من الاختلاف الذى يورث الفقيه القطع بخروج هذه النصوص مخرج التقيَّة التى قد خفى الأمر من جهتها فى ذلك الزمان على مثل أبى بصير و المعلّى و هما من البطانة «١»»، ثم استشهد «قده» لذلك بصحيح شعيب العرقوفى «٢» و ما روى عن ابن أبى عمير «٣» الدالين على خفاء جهة التقيَّة عنهما. و لا نذكر هذه الروايات هنا حذرا من الاطناب و نرجعكم إلى المصدر «٤» فراجع.

(١) الجواهر / ج ٣٦ - ص ٨٥.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٨٧ - ح ٢٥.

(٣) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٨٥ - ح ١٦.

(٤) الجواهر / ج ٣٦ - ص ٨١ و الى الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٨٢ - ب ٢٧.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٣٢

و لا يشترط فيه الايمان (١) فتحلّ ذبيحة جميع فرق الإسلام

(١) عدم اعتبار الايمان في الذابح ١- و ذلك لإطلاق قوله تعالى فَكَلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ «١». وقوله تعالى وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ «٢».

و لدلالة النصوص على عدم اشتراطه بالخصوص:

مثل صحيح قتيبة الأعشى عن أبي عبد الله (ع) قال: «الذبيحة اسم ولا يؤمن على الاسم إلا مسلم «٣»». حيث دل على حلية ذبيحة المسلم ونفى اعتبار غير الإسلام.

و صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر (ع) قال: «قال أمير المؤمنين:

ذبيحة من دان بكلمة الإسلام و صام و صلى لكم حلال إذا ذكر اسم الله عليها «٤»».

و صحيح سليمان بن خالد قال: «سألت أبا عبد الله (ع) عن ذبيحة الغلام و المرأة هل تؤكل؟ فقال: إذا كانت المرأة مسلمة فذكرت اسم الله على ذبيحتها حلت

(١) الانعام/ ١١٨- ١١٩.

(٢) الأنعام/ ١١٨- ١١٩.

(٣) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٨٤- ح ٨.

(٤) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٩٢- ب ٢٨- ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٣٣

عدا التائب (١) و إن أظهر الإسلام.

ذبيحتها «١»».

و معتبرة مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله (ع) في حديث: «إنه سئل عن ذبيحة المرأة فقال إذا كانت مسلمة و ذكرت اسم الله عليها فكل «٢»». و مثل ذلك ما رواه في تفسير العياشي عن ابن سنان «٣».

و مما يدل على ذلك النصوص الدالة على حلية ذبائح سوق المسلمين ما لم يعلم أنها ميتة و نقلناها آنفا.

(١) هو المشهور بل المتفق عليه بين الأصحاب و قد دل عليه ما يثبت كفره من النصوص بضميمة ما دل على حرمة ذبيحة الكفار.

مضافا إلى موثق أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: «ذبيحة التائب لا تحل «٤»».

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٧٧- ح ٦ و ٧.

(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٧٧- ح ٦ و ٧.

(٣) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٧٧- ح ١١.

(٤) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٩٢- ب ٢٨- ح ٢.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٣٤

مسألة ٢: لا يشترط فيه الذكورة و لا البلوغ و لا غير ذلك (١)

فتحل ذبيحة المرأة فضلا عن الخنثى و كذا الحائض و الجنب و النفساء

(١) عدم اشتراط الذكورة و البلوغ ١- لاتفاق الأصحاب و دلالة النصوص المستفيضة. مثل صحيح سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله (ع): «عن ذبيحة الغلام و المرأة هل تؤكل؟ فقال (ع): إذا كانت المرأة مسلمة فذكرت اسم الله على ذبيحتها حلت ذبيحتها. و كذلك الغلام إذا قوى على الذبيحة فذكر اسم الله و ذلك إذا خيف فوت الذبيحة و لا يوجد من يذبح غيرهما «١»».
يحتمل قويا كون قوله: «و ذلك..» قول الزاوي أو أحد المشايخ الثلاثة حيث نقله كلهم.

و صحيح عمر بن أذينة عن غير واحد رواه عنهما: «إن ذبيحة المرأة إذا أجدت الذبح و سمّت فلا بأس بأكله و كذلك الصبي و كذلك الأعمى إذا سدّد «٢»» و مما يدل على عدم اعتبار البلوغ صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عن ذبيحة الصبي. فقال (ع): إذا تحرّك و كان له خمسة أشبار و أطاق الشفرة «٣»». و مثله صحيح عبد الرحمن «٤» و معتبرة مسعدة بن صدقة «٥»».

(١) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٧٧- ح ٧.

(٢) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٧٧- ح ٨.

(٣) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٧٥- ب ٢٢- ح ١.

(٤) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٧٥- ب ٢٢- ح ٢.

(٥) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٧٥- ب ٢٢- ح ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٣٥

...

و المقصود من قوله (ع): «كان له خمسة أشبار» كون طول قامته بهذا المقدار.

حيث يقوى على الذبح حينئذ.

و مما يدل على عدم اشتراط الذكورية بالخصوص معتبرة مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله (ع) في حديث أنه سئل عن ذبيحة المرأة فقال: «إذا كانت مسلمة فذكرت اسم الله عليها فكل «١»».

و حسنة الحسين بن علوان أو معتبرته - بناء على كونه عاميا كما قيل - عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عليّ (ع): «إنه كان يقول: لا بأس بذبيحة المرأة «٢»».

و صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع): «إن عليّ بن الحسين (ع) كانت له جارية تذبح له إذا أراد «٣»». و مثله صحيح الحلبي «٤»».

و يدل على ذلك أيضا ما رواه العياشي في تفسيره عن ابن سنان عن أبي عبد الله (ع) قال: «سألت عن ذبيحة المرأة و الغلام هل تؤكل؟ قال: نعم إذا كانت المرأة مسلمة و ذكرت اسم الله حلت ذبيحتها و إذا كان الغلام قويا على الذبح و ذكر اسم الله حلت ذبيحته «٥»».

(١) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٨٨- ح ١٢- و ص ٢٧٧- ح ٦.

(٢) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٨٨- ح ١٢- و ص ٢٧٧- ح ٦.

(٣) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٧٦- ب ٢٣- ح ٢ و ص ٢٧٧- ح ٩.

(٤) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٧٦- ب ٢٣- ح ٢ و ص ٢٧٧- ح ٩.

(٥) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٧٧- ح ١١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٣٦
و الطفل إذا كان مميزا و الأعمى و الأغلف و ولد الزنا (١).

(١) جواز ذبح الجنب و الحائض و ولد الزنا ١- لا خلاف في ذلك كله بين الأصحاب و قد دلت عليه النصوص المعتبرة مثل صحيح صفوان بن يحيى قال: سأل المرزبان أبا الحسن (ع): «عن ذبيحة ولد الزنا- قد عرفناه بذلك- قال (ع): لا بأس به و المرأة و الصبي إذا اضطروا إليه (١)».

و موثقة السكوني عن أبي عبد الله (ع) في حديث قال: «و لا بأس أن يتنور الجنب و يحتجم و يذبح (٢)».
و معتبرة مسعدة بن صدقة عن جعفر (ع): «إنه سئل عن ذبيحة الأغلف قال (ع): كان علي (ع) لا يرى به بأسا». (٣)
و غير ذلك من النصوص مع عدم الحاجة إليها لدلالة مطلقات النصوص و عموماتها على الحلية. و من هنا يحكم بحلية ذبيحة الحائض و النفساء.

مضافا الى استفادة اشتراكهما مع الجنب في الحكم. فمن النصوص المطلقة في المقام ما دل من الكتاب على حلية أكل مطلق ما ذكر اسم الله عليه. و من السنة ما دل على حلية ذبيحة كل مسلم و مسلمة كما سبق ذكرها.

(١) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٧٩- ب ٢٥- ح ١.

(٢) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٦٩- ب ١٧- ح ٢.

(٣) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٦٩- ب ١٧- ح ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٣٧

مسألة ٣: لا يجوز الذبح بغير الحديد مع الاختيار.

فان ذبح بغيره مع التمكن منه لم يحل (١) و ان كان من المعادن المنطبعة كالصفر و النحاس و الذهب و الفضة و غيرها. نعم لو لم يوجد الحديد و خيف فوت الذبيحة بتأخير ذبحها

(١) عدم جواز الذبح بغير الحديد اختيارا ١- لا خلاف فيه بين الأصحاب و قد دل عليه النصوص المعتبرة مثل صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر (ع) عن الذبيحة بالليطة و بالمروءة.
فقال (ع): لا ذكاة إلا بحديدة (١)».

المروءة: هي حجارة بيضاء براقه تقدح منها النار و المراد هنا الحادة منها.
و الليطة: هي قشر القصب.

و حسنة سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله (ع):
«أنه قال: لا يؤكل ما لم يذبح بحديدة (٢)».

و موثقة سماعة قال: «سألته عن الذكاة فقال (ع): لا تذك إلا بحديدة نهى عن ذلك أمير المؤمنين (٣)».
و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: «سألته عن ذبيحة العود و الحجر

(١) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٥٢- ب ١- ح ١.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٢ - ب ١ - ح ٣.

(٣) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٢ - ب ١ - ح ٤.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٣٨

أو اضطر إليه جاز (١) بكل ما يفرى أعضاء الذبح و لو كان قصباً أو ليطه أو حجارة حادة أو زجاجه أو غيرها.

و القصبه فقال: قال عليّ (ع): لا يصلح إلّا بحديده «(١)».

و عليه فلا يجوز الذبح بغير الحديد مطلقاً كالذهب و الفضة و النحاس و الصفر و حتى ما يسمى بإستيل إلّا ما كان منه عمده اجزائه من جنس الحديد بحيث يلحقه أهل العرف بالحديد، نظير المذهب و المفصّض حيث لا يعدّان ذهباً و لا فضة بل يلحقهما أهل العرف بالحديد.

(١) جواز الذبح بغير الحديد حال الاضطرار ١- اتفق الأصحاب على جواز الذبح بغير الحديد حيث في الجملة. و قد دلت عليه النصوص.

فمنها: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت أبا إبراهيم (ع) عن المروءة و القصبه و العود يذبح بهنّ الإنسان إذا لم يجد سكيناً فقال: إذا فرى الأوداج فلا بأس بذلك «(٢)».

و منها: صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) قال: «لا بأس أن تأكل ما ذبح بحجر إذا لم تجد حديده «(٣)».

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٢ - ب ١ - ح ٢.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٣ - ب ٢ - ح ١.

(٣) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٣ - ب ٢ - ح ٢.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٣٩

نعم في وقوع الذكاة بالسّن و الظفر مع الضرورة إشكال. و ان كان عدم الوقوع بهما في حال اتّصالهما بالمحلّ لا يخلو من رجحان و الأحوط الاجتناب مع الانفصال أيضاً و ان كان الوقوع لا يخلو من قرب (١).

و منها صحيح زيد الشحام قال: «سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل لم يكن بحضرته سكين أ يذبح بقصبه؟ فقال (ع): اذبح بالحجر و بالعظم و بالقصبه و بالعود إذا لم تصب الحديد إذا قطع الحلقوم و خرج الدّم فلا بأس به «(١)».

و منها صحيح محمد بن مسلم قال: «قال أبو جعفر (ع) في الذبيحة بغير حديده قال: إذا اضطررت إليها فإن لم تجد حديده فاذبحها بحجر «(٢)».

(١) حكم الذبح بالسّن و العظم و الظفر ١- وقع الخلاف في جواز الذبح بالسّن و العظم و الظفر مع الضرورة بين القدماء و المتأخرين - بعد اتّفاقهم على عدم جواز ذلك عند التمكن من الذبح بالحديد. فقال القدماء بعدم الجواز و ذهب المتأخرون إلى الجواز و هو الأقوى. و ذلك لأنّ في المقام وردت روايتان:

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٤ - ب ٢ - ح ٣.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٤ - ب ٢ - ح ٤.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٤٠

...

إحداهما: معتبرة الحسين بن علوان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عليّ (ع): «إنه كان يقول: لا بأس بذيح المروءة و العود و أشباههما ما خلا السنّ و العظم «١»».

و الثانية: صحيح زيد الشحام السابق آنفا و مقتضى القاعدة تقديم صحيح زيد و ذلك لإطلاق النهي في معتبرة الحسين بن علوان. فهو يشمل ما إذا لم يكن العظم ذا حدة قاطعة للحلقوم. و لكن قد قيّد جواز الذبح بالعظم في صحيح الشحام بما إذا قطع الحلقوم. فهو مقيد لإطلاق الحسنه. فيحكم بجواز الذبح بالعظم إذا كان ذا حدة قاطعة. و إذا كان المناط ذلك فيقال به في السنّ أيضا بقريته ذكره جنب العظم في النهي في فقرة واحدة و عدم اختصاصه بخصوصية.

هذا مضافا إلى قوّة احتمال إرادة الكراهة من البأس كما قال في الوسائل. و اما الظفر فلم يرد فيه نهى بالخصوص في نصوصنا. نعم نقل من العامة «٢» ما يدلّ عليه مع تفسير الظفر فيه بمدى الخشبة و هو غير الظفر المعهود بل بمعنى الشفرة كما قال في المجمع.

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٤- ح ٥.

(٢) راجع الجواهر/ ج ٣٦- ص ١٠٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٤١

مسألة ٤: الواجب في الذبح قطع تمام الأعضاء الأربعة:

الحلقوم و هو مجرى النفس دخولا- و خروجا. و المرىء- و هو مجرى الطعام و الشراب و محلّه تحت الحلقوم- و الودجان: و هما العرقان الغليظان المحيطان بالحلقوم أو المرىء. و ربما يطلق على هذه الأربعة الأوداج الأربعة (١). و اللازم قطعها و فصلها فلا يكفي شقّها من دون القطع و الفصل.

(١) اعتبار قطع الأوداج الأربعة بتمامها ١- هذا على المشهور. و لكن الوارد في النصوص اعتبار قطع الحلقوم و فرى الأوداج من دون ذكر وصف الأربعة. كقوله (ع): «إذا فرى الأوداج فلا بأس». في صحيح عبد الرحمن «١». و قوله (ع): «إذا قطع الحلقوم و خرج الدّم فلا بأس به «٢»». في صحيح زيد الشحام.

و أما اعتبار الأوداج الأربعة فاستدلّ عليه تارة: بأن لفظ الأوداج قد يطلق في عرف العرب على الأوداج الأربعة كما قال في الجواهر «٣» و اخرى: بأن قطع الحلقوم يستلزم عادة قطع الأوداج الأربعة كلّها. و يمكن الاستدلال على ذلك أيضا بأنه لا يصدق قطع الأوداج عرفا ما

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٣- ب ٢- ح ١.

(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٣- ب ٢- ح ٣.

(٣) الجواهر/ ج ٣٦- ص ١٠٥.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٤٢

مسألة ٥: محلّ الذبح في الحلق تحت اللّحين على نحو يقطع به الأوداج الأربعة.

و اللآزم وقوعه تحت العقدة المسماة في لسان أهل هذا الزمان بالجوزة، و جعلها في الرأس دون الجثة و البدن بناء على ما يدعى من تعلّق الحلقوم أو الأعضاء الأربعة بتلك العقدة على وجهه لو لم تبق في الرأس بتمامها و لم يقع الذبح من تحتها لم يقطع الأوداج بتمامها.

و هذا أمر يعرفه أهل الخبرة فإن كان الأمر كذلك أو لم يحصل العلم بقطعها بتمامها بدون ذلك فاللآزم مراعاته (١).

دام لم يقطع جميعها فإذا قال شخص مثلا: «قطعت أوداج عنق الحيوان» - مع عدم قطع بعضها- يقال له حينئذ: «كيف قطعت الأوداج مع بقاء بعضها على حالها كما كان؟!» و الرواية إنما وردت على منوال فهم أهل العرف و عليه فظاهر قوله (ع): «إذا فرى الأوداج» قطع الأوداج الأربعة كلها.

(١) اعتبار وقوع الذبح تحت الجوزة ١- إن الذي دلّت النصوص على اعتباره قطع الحلقوم و قطع الأوداج كما عرفت. و أيضا ورد في بعض النصوص من لزوم كون محلّ الذبح في الحلق مثل صحيح معاوية بن عمّار قال: قال أبو عبد الله (ع): «التحر في اللبّة و

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٤٣

كما أنه يلزم أن يكون شيء من كلّ من الأوداج الأربعة على الرأس حتى يعلم أنها انقطعت و انفصلت عما يلي الرأس.

الذبح في الحلق «١». و عليه فلا بد في الذبح من قطع الحلقوم بحيث تقطع مع قطعه الأوداج الأربعة كلها. و هذا لا يتحقق إلا بقطع ما تحت الجوزة من الحلقوم و ذلك لانتهاه بعض الأوداج الى الجوزة فلو قطعت الجوزة نفسها أو ما فوقها- الى جانب الرأس- لم تقطع تلك الأوداج المنتهية إلى الجوزة. و من هنا اعتبر قطع الحلقوم من تحت الجوزة. هذا مضافا إلى كفاية عدم قطع بعض الأوداج بقطع الجوزة أو فوقها في وجوب قطع ما تحتها من الحلقوم احتياطا بمقتضى أصالة عدم التذكية عند الشك في وقوعها على الوجه الشرعي. كما قال في الجواهر: «و أمّا ما هو متعارف في زماننا هذا من اعتبار جعل العقدة التي في العنق المسماة في لسان أهل هذا الزمان بالجوزة في الرأس على وجهه يكون القطع من تحتها، فلم أجد له أثرا في شيء من النصوص و الفتاوى اللهم إلا أن لا يحصل قطع الأوداج الأربعة بدون ذلك و لا أقلّ من الشك و الأصل عدم التذكية «٢»».

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٤- ب ٣- ح ١.

(٢) الجواهر/ ج ٣٦- ص ١٢٠.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٤٤

مسألة ٦: يشترط أن يكون الذبح من القدام

فلو ذبح من القفا و أسرع إلى أن قطع ما يعتبر قطعه من الأوداج قبل خروج الدم حرمت (١).

(١) اشتراط كون الذبح من القدام ١- و الدليل على ذلك ظاهرا قوله (ع): «التحر في اللبّة و الذبح في الحلق» في صحيح معاوية بن عمار «١» و قوله (ع): «لا تأكل ذبيحة لم تذبح من مذبحها «٢»». في صحيح محمد بن مسلم. فإنّ الأوّل دلّ على تعيين محلّ الذبح في الحلق و الثاني دلّ على عدم كون الذبح مشروعا إذا كان من غير هذا الموضع.

و عليه فلو ذبح الحيوان من جانب القفا يصدق عرفا انه لم يذبح من طرف الحلق. فان حرف «من» يفيد ابتداء الذبح و شروعه من طرف الحلق و جانب قدام الحيوان. و قد أشكل على ذلك بأنّ المقصود من هذا الصحيح النهي عن أكل ذبيحة ذبحت بغير قطع

الحلقوم و فرى الأوداج بأن قطع عضو آخر منه و الشاهد على ذلك:
صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (ع) في رجل ضرب سيفه جزورا أو شاة

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٦ - ب ٤ - ح ٢.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٦ - ب ٤ - ح ٢.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٤٥

...

في غير مذبحها و قد سمى حين الذبح قال (ع): «لا يصلح أكل ذبيحة لا تذبح من مذبحها (١)». فان في صدر هذه الصحيحة جعل قتل الحيوان بضربة السيف في غير المذبح مقابل الذبح من المذبح. و عليه فليس المقصود منه وقوع الذبح من طرف الحلق و جانب قدام الحيوان بل المراد أصل قطع الحلقوم و فرى الأوداج كما في صحيحي زيد الشحام و عبد الرحمن بن الحجاج السابقين آنفا.

و يمكن الجواب عن هذا الاشكال بما حصله أن هذه المقابلة ليست في كلام الامام (ع) بل الذبح في غير المذبح يكون مورد سؤال الزاوى فلا تكون مانعة من ظهور كلام الإمام في ما قلناه. و أما صحيح زيد و عبد الرحمن ففي صدد بيان اعتبار أصل قطع الحلقوم و فرى الأوداج و لا نظر لهما إلى سائر خصوصيات الذبح. و على فرض إطلاقهما لا ينافي تقيدهما بالدليل.

و لكن مع ذلك كله في النفس شيء من التشكيك في تمامية دليل اشتراط كون الذبح من القدام فيشكل الفتوى بذلك بل الأنسب أن يحتاط وجوبا بترك أكل ما ذبح من القفا. و أمّا إشكال التخييع فيمكن دفعه بأن من حين الشروع في قطع الرأس من القفا لا يصدق الذبيحة حتى يشمل قوله: «لا تنزع الذبيحة» (٢) و يمكن الجواب عنه بصحة إطلاق الذبيحة حين ارادة الذبح

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٦ - ح ٣.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٨ - ح ٢.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٤٦

نعم لو قطعها من القدام لكن لا- من فوق بأن أدخل السكين تحت الأعضاء و قطعها الى فوق لم تحرم (١) الذبيحة، و ان فعل مكروها على الأوجه. و الأحوط ترك هذا النحو.

كما ورد: «استقبل بذبيحتك القبلة».

و قد يشكل بعدم صدق الذبح على ذلك بل هو قطع الرأس من القفا و إنما سبب التذكية هو الذبح. و فيه أن السبب هو فرى الأوداج و قطع الحلقوم.

بل هو الذبح و هذا متحقق في فرض الكلام.

(١) حكم إدخال السكين تحت الأوداج و قطعها الى فوق ١- استدلل على الحرمة بما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن هاشم الجعفرى عن أبيه عن حمزان بن أعين عن أبي عبد الله (ع): قال:

«سألته عن الذبح. فقال: إذا ذبحت فأرسل و لا تكثف و لا تقلب السكين لتدخلها تحت الحلقوم و تقطعه إلى فوق و الإرسال للطير

خاصة فإن تردى فى جب أو وهده من الأرض فلا تأكله و لا تطعمه فإنك لا تدري التردى قتله أو الذبح، الحديث «١».

بتقريب: كون النهى عن قطع الحلقوم من تحته الى فوق بقوله (ع): «و لا- تقلب السكين لتدخلها تحت الحلقوم و تقطعه الى فوق» إرشادا إلى مانعية

(١) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٥٥- ب ٣- ح ٢.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٤٧

...

ذلك من تحقق الذبح شرعا.

وفيه- مضافا إلى اكتشاف هذه الفقرة صدرا بالآداب المستحبة حين الذبح و ذبلا- بما هو مخالف للنصوص «١» الدالة على حلية الذبيحة إذا وقعت بعد الذكاة من مرتفع أو فى نار أو ماء- أن فى سنده ضعفا، لأن أبا هاشم الجعفرى و هو داود بن قاسم بن إسحاق و إن كان ثقة بل قيل بجلالة قدره و عظم منزلته عند الأئمة (ع). ألا ان أباه و هو قاسم بن إسحاق لم يرد فيه توثيق و لا مدح. و عليه فلا يصلح هذا الخبر لإثبات الحرمة بل و لا الكراهة إلّا بناء على جريان التسامح فى أدلة المكروهات كما فى السنن.

نعم لما كان هذا النوع من الذبح خارجا عن المتعارف الغالب فلذا فى شمول النصوص له خفاء خصوصا بقريته هذه الرواية فالأحوط استحبابا تركه كما قال الماتن «قده».

(١) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٦٥- ب ١٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٤٨

مسألة ٧: يجب التتابع فى الذبح بأن يستوفى قطع الأعضاء قبل زهوق الروح

فلو قطع بعضها و أرسل الذبيحة حتى انتهت الى الموت ثم قطع الباقي حرمت (١). بل لا يترك الاحتياط، بأن لا يفصل بينها بما يخرج عن المتعارف المعتاد و لا يعدّ معه عملا واحدا عرفا بل يعدّ عمليين و ان استوفى التمام قبل خروج الروح منها (٢).

(١) وجهه دلالة نصوص المقام على اعتبار كون فرى الأوداج و قطع الحلقوم حال حياة الحيوان و عليه فلا يحلّ إذا قطع بعض أوداجه بعد زهوق الروح.

هذا مضافا إلى ما دلّ على اعتبار وجود آثار الحياة فى المذبوح و هذا غير متحقق فى فرض الموت.

(٢) لا- يجب التتابع فى الذبح ٢- لا- دليل على اعتبار التتابع و عدم الفصل فى قطع الأوداج بل الدليل على خلافه. و ذلك لدلالة النصوص على أنّ المعبر فى تحقق الذبح و حدّ إدراك الذكاة بروز آثار الحياة من الحيوان- بعد فرى الأوداج- بتحريك رجل أو ذنب أو طرف عين. كما فى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله (ع) قال: «سألته عن الذبيحة فقال: إذا تحرّك الطرف أو الذنب أو الأذن فهو ذكى «١»».

(١) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٦٣- ب ١١- ح ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٤٩

مسألة ٨: لو قطع رقبة الذبيحة من القفا و بقيت أعضاء الذبابة،

فإن بقيت لها الحياة المستكشفة بالحركة و لو يسيرة بعد الذبح و قطع الأوداج حلت (١).

و معتبرة عبد الله بن سليمان عن أبي عبد الله (ع) قال: في كتاب علي (ع): «إذا طرفت العين أو ركضت الرجل أو تحرك الذنب فأدرسته فذكه» (١).

فبناء على ذلك في فرض الفصل بين قطع الأوداج خارجا عن الحد المتعارف المعتاد لو تحقق هذا الملاك بأن تحركت رجل المذبوح أو ذنبه أو طرفت عينه لا إشكال في حليته و عليه فلا دليل على اعتبار التتابع.

(١) حكم فرى الأوداج بعد قطع رقبة الذبيحة ١- كما دل من النصوص على أن حد إدراك الذكاة حركة أعضاء المذبوح كصحيح الحلبي و معتبرة عبد الله بن سليمان المزبورة آنفا. فإذا تحركت أعضاء الحيوان بعد الذبح و لو يسيرة بحيث تكشف عن حياة الحيوان حال الذبح يحل بإطلاق هذه النصوص. هذا مضافا الى قوله تعالى:

إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ. بتقريب أن في صدر الآية ذكرت الموقوذة في عقد المستثنى منه، و هو الحيوان المصدوم بالضرب. و يشمل ما إذا قطعت رقبته من القفا

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٣- ب ١١- ح ٧.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٥٠

و ان كان لها حركة و لو يسيرة قبل الذبح ذبحت. و إن خرج مع ذلك الدم المعتدل حلت (١).

بذلك فاستثنت حرمة بالتذكية. و المفروض تحقق حد إدراك الذكاة بدلالة النصوص المزبورة. و عليه فالآية بضميمة هذه النصوص دليل على وقوع الذكاة و حلية الذبيحة بفرى الأوداج حينئذ. مضافا إلى ما ورد من بعض النصوص المفسرة في ذيل الآية. مثل صحيح زرارة عن أبي جعفر (ع) قال: «كل كل شيء من الحيوان غير الخنزير و النطيحة و المتردية و ما أكل السبع.. و هو قول الله عز و جل إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ، فإن أدركت شيئا منها و عين تطرف أو قائمه تركض أو ذنب يمصح فقد أدركت ذكاته فكله» (١).

(١) اعتبار خروج الدم المعتدل بعد الذبح ١- دل على حلية أكل الذبيحة بمجرد خروج الدم عدده نصوص. منها: صحيح زيد الشحام قال: «سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل لم يكن بحضرته سكين أ يذبح بقصبة؟ فقال: اذبح بالحجر و بالعظم و بالقصبة و العود إذا لم

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٢- ب ١١- ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٥١

...

تصب الحديدية إذا قطع الحلقوم و خرج الدم فلا بأس به» (١).

و منها: صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر (ع) عن مسلم ذبح و سمي فسبقتة السكين بحدتها فأبان الرأس. فقال (ع): إن خرج الدم فكل» (٢).

و منها: موثقة سماعة عن أبي عبد الله (ع) قال: «لا بأس به إذا سال الدم (٣)».

و أما اعتبار خروج الدم المعتدل فقد دل عليه ما رواه الحميري في قرب الاسناد عن أحمد بن إسحاق عن بكر بن محمد الأزدي عن أبي عبد الله (ع) إذ جاءه محمد بن عبد السلام فقال له: «جعلت فداك يقول لك جدتي إن رجلا ضرب بقرة بفأس فوقها ثم ذبحها. فلم يرسل معه بالجواب و دعا سعيده مولاة أم فروة فقال لها: إن محمدا جاءني برسالة منك فكرهت أن أرسل إليك بالجواب معه.

فإن كان الرجل الذي ذبح البقرة حين ذبح خرج الدم معتدلا فكلوا و أطعموا و إن كان خرج خروجا متثاقلا فلا تقربوه (٤)». هذه الرواية نقلت بطريقتين أحدهما طريق الشيخ و هو ضعيف لوقوع الحسن بن مسلم في طريقه على الأصح لما في نسختي الكافي و التهذيب «أو الحسين بن مسلم» - على ما في نسخة الاستبصار- و كلاهما لم يرد فيهما

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٤- ب ١١- ح ١.

(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٩- ب ٩- ح ٤.

(٣) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٩- ب ٩- ح ٢.

(٤) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٤- ب ١٢- ح ٢ و ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٥٢

و إلا فان لم تتحرك حتى يسيرا قبل الذبح حرمت و إن تحركت قبله و لم يخرج الدم المعتدل فمحل اشكال (١).

توثيق و لا مدح و ليسا من المعاريف. و الآخر طريق الحميري في قرب الاسناد كما نقلنا و هو صحيح لتوثيق جميع رواته. و أما دلالة فلا غبار عليها. و بدلالة هذه الصحيحة يحمل الدم المذكور في صحيح أبي بصير على الدم المتثاقل كما قال في الوسائل. و هو ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد عن عاصم بن حميد عن أبي بصير- يعنى المرادى- قال: «سألت أبا عبد الله (ع) عن الشاة تذبح فلا تتحرك و يهراق منها دم كثير عييط. فقال (ع): لا تأكل إن عليا (ع) كان يقول: إذا ركضت الرجل أو طرفت العين فكل (١)».

(١) حكم ما لو تحركت الذبيحة قبل الذبح و لم يخرج الدم المعتدل بعده ١- لما يستفاد من النصوص المذكورة اعتبار أحد أمرين في حلية الحيوان بالذبح. أحدهما: صدور حركة منه يعلم بها حياته بعد الذبح لكي يحرز وقوع التذكية على الحي. و الآخر خروج الدم المعتدل بعده. فاذا انتفى الأمران معا لا دليل على الحلية بل محكوم بالحرمة بمقتضى أصالة عدم

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٤- ب ١٢- ح ١

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٥٣

...

التذكية عند الشك.

نعم يفهم من إطلاق خبر سهل الحلية في هذه الصورة:

و هو ما رواه الكليني عند عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي نجران عن مثنى الحنّاط عن أبان بن تغلب عن أبي عبد الله (ع) قال: «إذا شككت في حياة شاة فرأيتها تطرف عينها أو تحرك أذنيها أو تمصع بذنبها فاذبحها فإنها لك حلال (١)». فإنه بإطلاقه

دلّ على حليّة أكل أريّة ذبيحة ذبحت حال حياته. سواء خرجت منها دم معتدل أم لا، و سواء صدر منها حركة بعد الذبح أم لا. بل يستكشف منه أنّ اعتبار الحركة بعد الذبح إنّما يكون لإحراز وقوع التذكية على الحيّ فإذا أحرز ذلك بصدور حركة منه حين الذبح تفيد في الحليّة بل يدلّ على ذلك:

صحيح زرارة عن أبي جعفر (ع) قال: «كلّ كلّ شيء من الحيوان غير الخنزير و النّطيحة و المترديّة و ما أكل السبع و هو قول الله عزّ و جلّ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ فَإِنْ أَدْرَكْتُمْ شَيْئًا مِنْهَا وَ عَيْنٌ تُطْرَفُ أَوْ قَائِمَةٌ تَرْكُضُ أَوْ ذَنْبٌ يَمِصُّ فَقَدْ أَدْرَكْتُمْ ذَكَاتَهُ فَكُلْهُ «(٢)». فان ظاهر قوله: «فقد أدركت ذكاته فكله» وقوع التذكية المحلّلة بمجرد الذبح حينئذ. و إلى ذلك تنظر معتبرة عبد الله بن سليمان عن أبي عبد الله (ع)

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٣- ح ٥.

(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٢- ب ١١- ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٥٤

مسألة ٩: لو أخطأ الذابح و ذبح من فوق العقدة و لم يقطع الأعضاء الأربعة

فان لم تبق لها الحياة حرمت. و إن بقيت، يمكن أن يتدارك بأن يتسارع إلى إيقاع الذبح من تحت و قطع الأعضاء و حلّت و استكشف الحياة كما مرّ (١).

قال: في كتاب عليّ (ع): «إذا طرفت العين أو ركضت الرجل أو تحرك الذنب فأدركته فذكه» (١).

و من هنا يعلم بقريته هذه النصوص أنّ قوله (ع): «إذا تحرك الذنب أو الطرف أو الأذن فهو ذكيّ» (٢) في صحيح الحلبي و ان دلّ بظاهره على اعتبار صدور الحركة بعد الذبح بقريته كون السؤال عن الذبيحة إلّا أنّه ناظر إلى أمارية ذلك على وقوع التذكية على الحيّ و أنّه لا بدّ من إحرازه بالحركة بعد الذبح.

و عليه فلو صدرت من الحيوان حركة حال الذبح لا اعتبار لهذا الشرط.

بل هو شرط في خصوص ما إذا لم يصدر من الحيوان حركة حال الذبح. و اليه ينظر صحيح الحلبي المزبور. و عليه فحركة الحيوان حال الذبح يكفي لوقوع التذكية بلا اعتبار لخروج الدّم حينئذ.

(١) لكونه ذبح الحيوان الحيّ حينئذ فيشمله إطلاق ما دلّ من النصوص على كفايته وجود آثار الحياة حال الذبح في إدراك التذكية و حليّة الأكل.

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٣- ب ١١- ح ٧.

(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٣- ب ١١- ح ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٥٥

مسألة ١٠: لو أكل الذئب مثلا مذبح الحيوان و أدركه حيّا

فإن أكل تمام الأوداج الأربعة بتمامها بحيث لم يبق شيء منها و لا منها شيء فهو غير قابل للتذكية و حرمت (١) و كذا إن أكلها من فوق أو من تحت و بقي مقدار من الجميع معلقاً بالرأس أو متّصلة بالبدن على الأحوط فلا يحلّ بقطع ما بقي منها (٢). و كذلك لو

أكل بعضها تماما فأبقى بعضها كذلك.

كما إذا أكل الحلقوم بالتمام و أبقى الباقي كذلك. فلو قطع الباقي مع الشرائط يشكل وقوع التذكية عليه (٣). فلا يترك الاحتياط.

(١) حكم ما لو أكل بعض الأوداج قبل الذبح ١- لاعتبار التذكية في حليء ما أكل السبع بصريح قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ.. وَ مَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ و المفروض عدم قابلية الحيوان للتذكية.

(٢) لعدم صدق الودج على جزء منه أتصل به الرأس بالبدن. و إنَّ المأخوذ في حليءه أكل الذبيحة إبانة الأوداج بقطع كل واحد منها تماما لأنه ظاهر قوله (ع): «إذا فرى الأوداج فلا بأس». و أما قطع جلد ظريف خفيف باق من الودج فلا يصدق عليه قطع الودج و لا فريء.

(٣) و ذلك لما يستفاد من الأدلة من اعتبار قطع الأوداج الأربعة بتمامها و

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٥٦

مسألة ١١: يشترط في تذكية الذبيحة مضافا إلى ما مرّ أمور:

أحدها: الاستقبال بالذبيحة حال الذبح

بأن يوجه مذبحتها و مقاديم

هو غير متحقق في فرض أكل بعضها تماما.

و الإشكال بأن فرى الأوداج الأربعة إنما استفيد اعتباره من نصوص المقام في صورة وجودها في الحيوان. و ظاهر ذلك عدم اعتباره في صورة فقدانها كما هو مفروض المسألة، موجها بأن ظاهر دليل اعتبار شيء في موضوع أى حكم اشتراطه في فرض قابلية الموضوع لاتصافه بذلك الشيء و وجدانه.

واضح الدفع، و ذلك لان الكبرى المعلل بها و إن صحّت في محلّها إلا أنّها غير منطبقة على المقام لان المقصود بها اعتبار الشرط فيما يكون قابلاً لوجدانه طبعاً و مستعداً لاتصافه به في نفسه. و المفروض في المقام أنّ الحيوان المذبح كان واجداً لجميع الأوداج و قابلاً لفريءها و أنّما عدم بعضها بأكل السبع.

هذا مضافا الى ان مقتضى أصالة عدم التذكية عند الشك في تحقق التذكية بقطع بعضها أو قطع مقدار من كلّ واحد منها حرمة أكل الحيوان في جميع الموارد.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٥٧

بدنها إلى القبلة (١) فإن أخلّ به فإن كان عالماً عامداً حرمت. و إن كان ناسياً أو جاهلاً أو مخطئاً

(١) في اشتراط استقبال الذبيحة ١- و الدليل على ذلك مضافا إلى اتفاق الأصحاب، النصوص المعتبرة منها: صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال: «سألته عن الذبيحة. فقال (ع): استقبل بذيحتك القبلة (١)».

و منها صحيحه الآخر عن أبي جعفر (ع) قال: «إذا أردت أن تذبح فاستقبل بذيحتك القبلة (٢)».

و أما توجيه مقاديم البدن إلى القبلة- مضافا إلى استقبال الرأس و الرقبه- فلأن استقبال الذبيحة ظاهر عرفا في ذلك فلا يصدق على توجيهه خصوص الرأس و الرقبه إلى القبلة.

و أما استقبال الذابح فليس بلازم لعدم استفادته من نصوص المقام. فان حرف الباء في قوله (ع): «استقبل بذبيحتك القبلة» للتعدية. و يؤيد هذا المعنى فهم محمد بن مسلم، حيث سأل أبا جعفر «عن رجل ذبح ذبيحة فجعل أن يوجهها

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٦ - ب ١٤ - ح ١.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٦ - ب ١٤ - ح ٢.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٥٨

في القبلة أو في العمل لم تحرم (١) و لو لم يعلم جهة القبلة أو لم يتمكن من توجيهها إليها سقط هذا الشرط. و لا يشترط استقبال الذابح على الأقوى و إن كان أحوط و أولى.

إلى القبلة «١». و أما وجه احتياط الماتن «قده» باستقبال الذابح استحبابا فلعله لاحتمال إرادة معنى المصاحبة و المعية من لفظ الباء فيكون المقصود استقبال أنت مع ذبيحتك القبلة.

(١) سقوط اشتراط استقبال الذبيحة في التذكية عند النسيان و الجهل ١- لا خلاف في ذلك و الدليل عليه النصوص المعتمدة:

فمنها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: «سئل عن الذبيحة تذبح لغير القبلة، فقال (ع): لا بأس إذا لم يتعمد «٢»».

و منها: صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله (ع) عن الذبيحة ذبحت لغير القبلة فقال (ع): كل و لا بأس بذلك ما لم يتعمده «٣»».

و منها: ما رواه المجلسي في البحار عن علي بن جعفر في كتابه قال:

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٥ - ب ١٤ - ح ٢.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٦ - ب ١٤ - ح ٣.

(٣) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٦ - ب ١٤ - ح ٤.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٥٩

...

«سألته عن الرجل يذبح إلى غير القبلة قال (ع): لا بأس إذا لم يتعمد «١»».

بتقريب أن المستفاد من ظاهر هذه النصوص حلية الذبيحة لغير القبلة إذا لم يكن عن عمد. و هو شامل لمطلق موارد غير العمد سواء كان نسيانا أو خطأ و سواء كان الخطأ ناشئا من الجهل بالحكم أو بالموضوع. و على فرض عدم شموله لموارد الجهل بالحكم لعدم منافاته مع صدق العمد الى الفعل نفسه، يدل على وقوع التذكية و حلية الذبيحة الغير المستقبلة لأجل الجهل بالحكم صحيح محمد بن مسلم. قال: «سألت أبا جعفر (ع) عن رجل ذبح ذبيحة فجعل أن يوجهها إلى القبلة. قال (ع): «كل منها. فقلت له: فإنه لم يوجهها. فقال لا تأكل منها «٢»».

فان ظاهر قوله: «فجعل أن يوجهها إلى القبلة». أن الذابح كان جاهلا بحكم التوجيه لا أن يكون جاهلا بالقبلة. و على فرض عدم ظهوره في ذلك بدعوى كون المجهول في فرض السائل فعل التوجيه نفسه لا- حكمه و أن المقصود هو غفلة الذابح عن استقبال الذبيحة حين الذبح كما يتفق ذلك كثيرا للعالمين بحكم وجوب الاستقبال، فلا أقل من إطلاقه لكلتا صورتين حيث لا دليل على الاختصاص بالتاني لو لم يكن ظاهرا في الجهل بالحكم.

فالحاصل أن الاستفادة من نصوص المقام حلية الذبيحة الغير المستقبلة

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٦- ب ١٤- ح ٣ و ٤ و ٥.

(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٦- ب ١٤- ح ٢.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٦٠

ثانها: التسمية من الذابح

بأن يذكر اسم الله عليها حينما يتشاغل بالذبح أو متصلا به عرفا أو قبيلة المتصل به (١).

عن عمد مطلقا. و أميا حال الاضطرار و عدم التمكن من الاستقبال فيسقط اعتباره لاختصاص النصوص الدالة على اعتباره بصورة التعمد. و لا يصدق عرفا على من اضطر الى الذبح الى غير جهة القبلة أنه لم يستقبل الذبيحة عمدا. هذا مضافا الى ما دل من النصوص السابقة على سقوط وجوب الاستقبال في تذكية الحيوان المستعصى و الواقعة في البئر بعد إلغاء الخصوصية منها إلى مطلق موارد الاضطرار. ثم إن هذا كله في الاضطرار إلى الذبح بأن يخاف موت الحيوان إذا لم يعجل في ذبحه إلى غير القبلة. و أما عند الاضطرار إلى أكله فلا شبهة في حلية أكل أي حرام عند ذلك فضلا عن الذبح الى غير القبلة.

(١) اعتبار التسمية مقارنا مع الذبح في التذكية ١- دل على اعتبار التسمية في التذكية الكتاب و السنة فمن الكتاب: قوله تعالى فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ.. ﴿١﴾ لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴿١﴾. و قوله وَ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ إِنَّهُ

(١) الانعام/ الآية: ١١٨ و ١١٩.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٦١

...

لفسق «١».

و من السنة النصوص المتواترة:

منها: صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر (ع) قال: قال أمير المؤمنين (ع): «ذبيحة من دان بكلمة الإسلام و صام و صلى لكم حلال إذا ذكر اسم الله تعالى عليها «٢»».

و منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: «من لم يسم إذا ذبح فلا تأكله «٣»».

و صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) في حديث قال: «و لا تأكل من ذبيحة ما لم يذكر اسم الله عليها «٤»».

و صحيح سليمان بن خالد قال: «سألت أبا عبد الله عن ذبيحة الغلام و المرأة هل تؤكل؟ فقال (ع): إذا كانت المرأة مسلمة فذكرت اسم الله على ذبيحتها حلت ذبيحتها و كذلك الغلام «٥»». و مثله معتبرة مسعدة «٦» و غيرها من النصوص الكثيرة.

و أما اعتبار المقارنة العرفية بين التسمية و الذبح فيمكن أن يستفاد من

(١) الانعام/ الآية: ١٠١٢١ و ١٢١.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٩٢ - ب ٢٨ - ح ١.

(٣) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٨ - ب ١٥ - ح ٦.

(٤) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٧ - ب ١٥ - ح ١.

(٥) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٧٧ - ب ٢٣ - ح ٦.

(٦) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٧٧ - ب ٢٣ - ح ٧.

دليل تحرير الوسيطة - الصيد و الذبابة، ص: ١٦٢

فلو أخل بها فان كان عمدا حرمت و إن كان نسيانا لم تحرم (١)

قوله (ع): «من لم يسم إذا ذبح فلا تأكله» في صحيح الحلبي السابق. فإن لفظ «إذا» في قوله: «إذا ذبح» حيثية أى حينما ذبح. و استفادة ذلك من حرف «على» في قوله تعالى و لَّا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فغير صحيح لوضوح صدق كون التسمية على الذبيحة عرفا إذا اشتغل الذابح بها عند شروعه في مقدمات الذبح. فالعمدة في ذلك صحيح الحلبي المذكور. هذا مضافا إلى أصالة عدم التذكية عند الشك في تحققها بذكر اسم الله عند مقدمات الذبح و عليه فلا تحل الذبيحة حينئذ.

(١) لا خلاف في ذلك و قد دلت عليه النصوص المعتمدة.

منها: صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر (ع) عن رجل يذبح و لا يسمي. قال (ع): إن كان ناسيا فلا بأس إذا كان مسلما.» (١).

و منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (ع) في حديث: «إنه سأله عن رجل يذبح فينسى أن يسمي أتوكل ذبيحته؟ فقال (ع): نعم إذا كان لا يتهم و كان يحسن الذبح قبل ذلك» (٢).

و منها: صحيح آخر لمحمد بن مسلم في حديث أنه سأل أبا عبد الله (ع):

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٧ - ب ١٥ - ح ٢.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٧ - ب ١٥ - ح ٣.

دليل تحرير الوسيطة - الصيد و الذبابة، ص: ١٦٣

و في إلحاق الجهل بالحكم بالنسيان أو العمدة قولان: أظهرهما الثاني (١). و المعتبر في التسمية وقوعها بهذا القصد أعنى بعنوان كونها على الذبيحة. و لا تجزى التسمية الاتفاقيه الصادرة لغرض آخر (٢).

«عن رجل ذبح و لم يسم. فقال (ع): إن كان ناسيا فليسم حين يذكر» (١).

(١) لدلالة الآية و النصوص بإطلاقهما على حرمة أكل مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه. و إنما خرج من الإطلاق خصوص نسيان التسمية حيث دلت النصوص المعتمدة على حلية الذبيحة حينئذ. و أما باقي صور ترك التسمية فمشمول للإطلاق المزبور. و من تلك الصور الباقية تحت الإطلاق صورة ترك التسمية عن جهل. فلا وجه للحكم بالحلية حينئذ كما نسب إلى المحقق الأردبيلي بل يحكم بالحرمة كما نسب إلى صاحب الرياض و اختاره في الجواهر (٢).

(٢) و ذلك لأن المعتبر في صريح الكتاب و السنة اعتبار كون ذكر اسم الله على الذبيحة. و هذا غير صادق عرفا على التسمية الاتفاقيه الصادرة لغرض آخر بل لا بد من قصد تلك الذبيحة حين الذبح حتى يصدق عرفا أنه ذبح الحيوان بذكر اسم الله و سمي على ذبحه.

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٧- ب ٥- ح ٤.

(٢) الجواهر/ ج ٣٦- ص ١١٥.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٦٤

ثالثها: صدور الحركة منها بعد تمامية الذبح

كى (١) تدل على وقوعه على الحي - و لو كانت يسيرة- مثل أن تطرف عينها أو تحرك أذنها أو ذنبها أو تركض برجلها و نحوها (٢). و لا يحتاج مع ذلك إلى خروج الدم المعتدل فلو تحرك و لم يخرج الدم أو خرج متاقلا

(١) اشتراط صدور الحركة بعد الذبح ١- مقتضى ذلك حلية الذبيحة لو أحرز وقوع الذبح حال حياتها بأي طريق آخر كصدور الحركة منه حال الذبح. و عليه فلا اعتبار لهذا الشرط مستقلا بل إنما هو شرط في تحقق التذكية إذا لم يصدر من الحيوان حركة حال الذبح. نعم لو لم يتحرك الحيوان حين الذبح و لا بعده لا بد من خروج الدم المعتدل بعد الذبح في حلية الذبيحة لما يستفاد من النصوص اعتبار أحد الأمرين.

(٢) دلت على ذلك النصوص المعتبرة البالغة حد الاستفاضة و إن المستفاد منها اعتبار صدور أيه حركة من الحيوان بعد الذبح أو حاله ليستكشف منها وقوع التذكية على الحيوان حال الحياة و قد مر ذكر هذه النصوص و تقريب استفادة ذلك منها.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٦٥

و متقاطرا لا سائلا معتدلا كفى في التذكية (١).

و في الإكتفاء به أيضا حتى يكون المعتبر أحد الأمرين من الحركة أو خروج الدم المعتدل، قول مشهور بين المتأخرين و لا يخلو من وجه (٢)، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط.

(١) لإطلاق منطوق الشرطية في النصوص المبينة لحد إدراك التذكية كما سبق ذكرها و سيأتي تقريب إطلاقها.

(٢) اعتبار واحد من خروج الدم المعتدل و صدور الحركة في التذكية ٢- لما سبق من النصوص و بيننا هناك كيفية الجمع بينها. و قلنا إن إطلاقها يقيد بصحيح بكر بن محمد الأزدي. و بقرينته حملنا صحيح أبي بصير على صورة خروج الدم المتثاقل، فراجع.

فإن في هذه الطائفة من النصوص قد دلت شرطية «إذا خرج الدم المعتدل فلا بأس به» بمنطوقها على كفاية خروج الدم المعتدل في حلية الذبيحة.

و دلت بمفهومها على حرمة الذبيحة ما لم يخرج الدم و إن تحرك الذنب و طرفت العين و ركضت الرجل. و لكن في الطائفة المبينة لحد إدراك الذكاة قد دلت شرطية «إذا تحرك الطرف أو الذنب أو الأذن فهو ذكي». بمنطوقها على كفاية صدور الحركة من أعضاء الحيوان في تحقق التذكية. و دلت بمفهومها على

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٦٦

...

حرمة الذبيحة ما لم تصدر منها حركة و إن جرى الدم. و مقتضى الصيانة- كما ثبت في علم الأصول- الأخذ بمنطوقها و رفع اليد عن مفهوم كل واحد منها بمنطوق الطائفة الأخرى فيحكم بكفاية كل واحد من صدور الحركة و خروج الدم في حلية الذبيحة. نعم لا يكفي مطلق خروج الدم بل لا بد من خروج الدم المعتدل كما سبق البحث عن النصوص الدالة على ذلك.

و قد قلنا أيضا إنَّ الاستفادة من النصوص كون الحركة بعد الذبح معتبرة بعنوان أنها أماره كاشفه عن وقوع التذكية حال حياة الحيوان و قد سبق تقريب استفادة ذلك من النصوص.

فالحاصل أن مقتضى الصنعة الأخذ بمنطوق الشرطية في الطائفتين من نصوص المقام و رفع اليد عن مفهومها. و يكون احتياط الماتن «قده» في ذيل المسألة استجابيا حيث قوى حلية الذبيحة بمجرد خروج الدم المعتدل.

و قد يقال: إن مقتضى رفع اليد عن مفهوم كل من الشرطيتين بمنطوق الأخرى اعتبار خروج الدم و صدور الحركة كليهما. لأن مقتضى نفى النحصر في سبب الشرط للجزاء كون الشرطين دخيلين معا في تحقق الجزاء.

و فيه: أن في كل جملة شرطية ظهور للمنطوق - و هو استقلال الشرط في سببته للجزاء. و عليه فالهذى يلزم من رفع اليد عن مفهوم الشرطين و الأخذ بمنطوقهما، هو نفى الانحصار في السببية و القول باستقلال كل واحد من خروج الدم و صدور الحركة في سببته لحلية الذبيحة. هذا مجمل الكلام و يطلب مفضلة في علم أصول الفقه.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٦٧

هذا إذا لم يعلم حياته و أمّا إذا علم حياته بخروج هذا الدم فيكتفى (١) به بلا إشكال.

مسألة ١٢: لا يعتبر كيفية خاصة في وضع الذبيحة على الأرض حال الذبح

فلا فرق بين أن يضعها على الجانب الأيمن كهيئته الميت حال الدفن و أن يضعها على الأيسر (٢).

(١) بل يكتفى بمجرد فرى الأوداج الأربعة إذا علم حياة الحيوان في تمام حالات الذبح من أوله الى آخره فمقتضى ما استظهرناه من النصوص المبينة لحد إدراك الذكاة كون اعتبار الحركة بعدم الذبح لأجل استكشافها عن وقوع التذكية على الحيوان الحي.

(٢) بل لا دليل على أصل وضع الحيوان على الأرض و ذلك لأن إطلاق الأمر باستقبال الذبيحة يقتضى كفايته بأي نحو حتى معلقا في الفضاء فضلا عن وضعها على الأرض قائمه أو على الجانب الأيسر.

فإن تحقق الاستقبال المأمور به في النصوص يدور مدار صدقه عرفا و لا دخل لوضع الذبيحة على الأرض في صدق الاستقبال بنظر العرف بل يصدق إذا كان مقادير بدن الحيوان إلى القبلة حتى معلقا في الفضاء و أمّا الكيفية الخاصة حال الدفن فورد فيها نص خاص.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٦٨

مسألة ١٣: لا يعتبر في التسمية كيفية خاصة

و أن تكون في ضمن البسملة بل المدار صدق اسم الله عليها. فيكفى أن يقول «بسم الله» أو «الله أكبر» أو «الحمد لله» أو «لا إله إلا الله» و نحوها (١) و في الاكتفاء بلفظ «الله» من دون أن يقرن بما يصير به كلاما تاما دالا على صفة

(١) عدم اعتبار كيفية خاصة في التسمية ١- لتضمن جميع هذه الأذكار لفظ الجلالة و لكونها كلاما تاما دالا على تعظيم الله و تحميده و ثناؤه. و هو المتيقن من ذكر اسم الله و قد دل على ذلك صحيح محمد بن مسلم قال: «سألته عن رجل ذبح فسيح أو كبر أو هلل أو حمد الله قال (ع): هذا كله من أسماء الله لا بأس به (١)».

و قد يشكك في الاكتفاء بالبسملة بزعم أنها غير التسمية. و لكن لا أساس له لوضوح أن البسملة اسم للقول بسم الله و أن التسمية اسم لفعل التلّفظ بذكر اسم الله عند الذبح و هذا التغير بينهما لا يوجب عدم وقوع التسمية بقول بسم الله. بل كان وقوع التسمية بالبسملة

مرتكزا في ذهن محمد بن مسلم و لم يشك فيه. و إنما سأل عن الاكتفاء بالتهليل و التكبير و التحميد و التسبيح.

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٤٨ - ب ١٦ - ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٦٩

كمال أو ثناء أو تمجيد اشكال (١). نعم التعدى من لفظ «الله» الى سائر أسمائه الحسنی كالرحمن و البارئ و غيرها من أسمائه الخاصة غير بعيد (٢)، لكن لا يترك الاحتياط فيه كما أن التعدى إلى ما يرادف لفظ

(١) لفهم العرف من ذكر اسم الله ذكره بصفة كمال و تعظيم كالتسبيح و التكبير كما قال في الجواهر.

و فيه: ان الذابح إذا تكلم بلفظ الجلالة عند الذبح مع توجه و التفات فلا إشكال في أن أهل العرف يقولون إنه ذكر اسم الله على الذبيحة فالأقوى حلية الذبيحة بمجرد ذكر لفظ الجلالة عند الذبح و بقصده.

(٢) حلية الذبيحة بذكر سائر أسماء الله غير لفظ الجلالة ٢- و ذلك لإطلاق ذكر اسم الله في الكتاب و السنة. فإنه يشمل أى اسم من أسماء الله. و يشهد على ذلك قوله تعالى وَ لِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا (١). و قوله تعالى قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى (٢). و قوله تعالى هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقَدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِمِّنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ. هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى

(١) الأعراف / ١٨٠.

(٢) الإسراء / ١١٠.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٧٠

...

(١) و قد يقال: إن المقصود من اسم الله في المقام خصوص لفظ الجلالة و يكون علما للذات المستجمع لجميع صفات الكمال دون أسمائه الحسنی التي هي من قبيل الصفات.

و فيه: أنه مجرد دعوى لا- شاهد عليه. فان غاية ما يستفاد من الكتاب و السنة في المقام اعتبار ذكر اسم الله على الذبيحة في وقوع التذكية و حلية أكلها و قد دلت سائر الآيات القرآنية على كون بعض الأوصاف من أسماء الله. و يلحق بها أيضا من الأوصاف ما دلت النصوص المعتبرة على كونها من أسماء الله. كما في صحيح محمد بن مسلم- السابق آنفا- فان فيه و إن ذكر لفظ الجلالة في كلام السائل لكن لا دلالة لكلام الامام (ع) على الحصر. بل دل على كون ما فرضه السائل من بعض أسماء الله لظهور لفظ «من» في قوله (ع): «هذا كله من أسماء الله» في التبعض. فدل كلامه (ع) على عدم حصر اسم الله في ذلك و كونها من بعض أسماء الله.

و بناء على ذلك فمقتضى ظاهر هذه الصحيحة و ما دل من الآيات على كون بعض أوصاف الله تعالى من أسمائه كون ذكر سائر أسماء الله على الذبيحة من قبيل ذكر اسم الله عليه فالأقوى حلية الذبيحة بذكر مطلق اسم الله عليه. و لا تصل النوبة إلى أصالة عدم التذكية مع وجود الإطلاق اللفظي.

(١) الحشر / ٢٣ و ٢٤.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٧١

الجلالة في لغة أخرى كلفظة «يزدان» في الفارسية وغيرها لا يخلو من وجه وقوة (١). لكن لا ينبغي ترك الاحتياط و مراعاة العربية.

مسألة ١٤: الأقوى عدم اعتبار استقرار الحياة في حلية الذبيحة بالمعنى الذي فسروه

و هو أن لا- تكون مشرفة على الموت بحيث لا- يمكن أن يعيش مثلها اليوم أو نصف اليوم كالمشقوق بطنه و المخرج حشوته و المذبوح من قفاه الباقية أوداجه و الساقط من شاحق و نحوها

(١) بدعوى أن المراد من الله تعالى ذاته المقدسة فيكفى ذكر أى اسم من أسمائه فى أية لغة كانت. و لكنّه لا يخلو من إشكال، و ذلك لقوة ظهور قوله (ع): «هذا كله من أسماء الله» فى كفاية مطلق أسماء الله التى ذكرت فى الكتاب و السنة ممّا وصف الله تعالى بها أئمتنا المعصومون (ع) و هى كلها عربية. و من هنا قال فى الجواهر بعد احتمال عدم اعتبار العربية: «إلا أنه لا يجدى الاحتمال بعد أن لم يكن ظهور معتبر شرعا بل يدعى الظهور بعكسه (١)».

(١) الجواهر/ ج ٣٦- ص ١١٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٧٢

بل المعتبر أصل الحياة و لو كان عند إشراف الخروج (١).

(١) لا يعتبر استقرار الحياة حال الذبح فى حلية الذبيحة ١- وقع الخلاف بين الأصحاب فى اعتبار استقرار الحياة حين الذبح فى حلية الذبيحة فذهب جماعة إلى اعتباره كما عن الشيخ فى الخلاف و المبسوط و ابنى حمزة و إدريس و الفاضل و ولده و الشهيد فى اللّمة و غاية المراد و السيورى فى كنز العرفان و الصيمرى. فى تلخيص الخلاف و المقدس الأردبيلى و الفاضل الأسترآبادى و الجواد الكاظمى فى آيات الأحكام بل عن الصيمرى نسبتة إلى أكثر المتأخرين بل فى الروضة نسبتة إليهم بل هو ظاهر المرتضى و الطبرسى. و استدللّ عليه السيد المرتضى بما حاصله: أن ما لا حياة مستقرة له من الحيوان يدخل فى عنوان الموقوذة التى هى مشرفة على الموت فيحرم بظاهر الآية الشريفة. و هى قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ وَ الدَّمُ.. وَ الْمَوْقُودَةُ وَ الْمُتَرَدِّئَةُ.. (١). و يستفاد من كلام الشهيد و محكى الخلاف أن الحيوان إذا لم تكن له حياة مستقرة فى حكم الميتة و لا يكون ذبحه أولى من سبب زوال استقرار

(١) المائة/ ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٧٣

...

حياته فى استناد زهوق الروح اليه.

و فى قبال ذلك ذهب أكثر القدماء إلى عدم اعتبار استقرار الحياة و جواز الاكتفاء بمطلق حركة الحيوان حتى حال الذبح. كما عن الإسكافى و الصدوق و الشيخ فى النهاية و بنى حمزة و البراج و زهرة و أبى الصلاح و سلار و الطبرسى فى جوامع الجامع و جملة من

المتأخرين كالمحقق في النافع و العلامة في التبصرة و الشهيد في الدروس و الصيمرى في غاية المرام و ثانى الشهيدان في المسالك بل هو صريح بعضهم كىحيى بن سعيد فى الجامع و الشهيد الثانى فى الروضة و المحقق الأردبيلى فى المجمع و الخراسانى و الكاشانى و المجلسى و العلامة الطباطبائى و الفاضل النراقى و غيرهم من متأخرى المتأخرين. و مقتضى التحقيق عدم اعتبار استقرار الحياة.

و الوجه فيه ما دلّ من النصوص على كفاية صدور الحركة من الحيوان حال الذبح فى إدراك ذكاته و حليته أكله بمجرد الذبح و ان لم تصدر منه حركة بعده. و قد تقدّم تقريب دلالة هذه النصوص على ذلك و نكتفى هنا بنقلها. فمنها: صحیح زرارة عن أبى جعفر قال: «كلّ شىء من الحيوان غير الخنزير و النّطيحة و المترديّة و ما أكل السبع و هو قول الله عزّ و جلّ إِنْ مَّا ذَكَّيْتُمْ، فَإِنْ أَدْرَكَتْ شَيْئًا مِنْهَا وَ عَيْنٌ تَطْرَفُ أَوْ قَائِمَةٌ تَرَكُّضُ أَوْ ذَنْبٌ يَمِصُّ فَقَدْ أَدْرَكَتْ ذَكَاتَهُ فَكُلْهُ». «١»

(١) الوسائل ج ١٦ / ص ٢٦٢ - ب ١١ - ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٧٤

...

و منها: معتبرة عبد الله بن سليمان عن أبى عبد الله (ع) قال: فى كتاب علىّ (ع): «إذا طرفت العين أو ركضت الرّجل أو تحرّك الذّنب و أدركته فذكّه» «١».

و خبر أبان بن تغلب عن أبى عبد الله (ع) قال: «إذا شككت فى حياة شاة فرأيتها تطرف عينها أو تحرّك أذنيها أو تمصع ذنبها فاذبحها فإنّها لك حلال» «٢».

و أمّا ما استدللّ به المرتضى، ففيه أنّ الموقوذة استثنيت حرمتها فى الآية الشريفة بقوله إِنْ مَّا ذَكَّيْتُمْ. و قد دلّت النصوص المفسّرة - مثل صحیح زرارة المذكور آنفا و غيره - على كفاية صدور الحركة من الموقوذة و نحوها حين الذّبح فى إدراك الذكاه. و هذه النصوص نفت بظاهرها اعتبار استقرار الحياة فى إدراك تذكيته.

و أمّا عدم أولوية الذبح فى استناده زهوق الروح اليه من استناده إلى السّبب الموجب لزوال استقرار الحياة فمن قبيل الاجتهاد فى قبال هذه النصوص.

(١) الوسائل/ ج ١٦ - ص ٢٦٢ - ب ١١ - ح ٧.

(٢) الوسائل/ ج ١٦ - ص ٢٦٣ - ب ١١ - ح ٥.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٧٥

...

حكم الشك فى حياة الحيوان إلى فرى تمام الأوداج ثم إنّ هذا كلّه مع قطع النظر عن الشك فى الحياة و أمّا إذا شكّ فى حياة الحيوان الى فرى تمام الأوداج فقد يقال: بحليته أكل الذبيحة حينئذ لاستصحاب بقاء حياته المتيقّن وجودها حين الذبح إلى تمامه. و يمكن تقريبه أيضا بأنّ زهوق الروح أمر حادث و لم يكن متحقّقا حال فرى الأوداج و الأصل عدمه إلى فرى تمام الأوداج فيثبت بذلك وقوع فرى كلّها حال حياة الحيوان.

و فى قبال ذلك يقال: إنّ أصالة عدم زهوق الروح إلى آخر الذّبح لا يثبت كونه بعد الذبح لرجوعه إلى الأصل المثبت و إنّ المعبر

تأخره عن الذبح حسب ما يستفاد من النصوص الدالة على اعتبار صدور الحركة من الذبيحة بعد الذبح. بل إن أصالة عدم فرى تمام الأوداج إلى زهوق الروح تقتضى عدم تأخر زهوق الروح عن الذبح.
 وفيه: ما مرّ من دلالة نصوص المقام على أمارية الحركة المتأخرة عن الذبح و كاشفيتها عن وقوع التذكية حال الحياة و هي ما دلّ من النصوص على حلية أكل الحيوان المذبوح بمجرد صدور الحركة منه بعد الذبح كما تقدّم البحث عن ذلك مفصلاً.
 ولكن المهمّ في المقام أنّ النصوص دلّت بظاهرها على إلغاء دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٧٦
 فإن علم ذلك فهو و الّا يكون الكاشف عنها الحركة بعد الذبح (١) و لو كانت يسيرة كما تقدّم.

الاستصحاب في المقام و ذلك لدلالاتها على اعتبار خصوص صدور الحركة أو خروج الدم المعتدل من الحيوان في العلامة على زهوق روح الذبيحة بعد الذبح و وقوع التذكية على الحي.
 خصوصاً خبر سهل (١) حيث دلّ على اعتبار الحركة في خصوص حال الشك في بقاء حياة الشاة المذبوحة - و على القول بضعف هذا الخبر لوقوع سهل في طريقه - فإنّ سائر الأخبار المبيّنة لحدّ إدراك الذكاة كافية في إلغاء الاستصحاب مع قوّة احتمال وثاقه سهل كما قوّاه صاحب الوسائل.
 (١) وجه حليّة الذبيحة بالحركة المتأخرة ١- و ذلك لدلالة صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: «سألته عن الذبيحة فقال: إذا تحرّك الذنب أو الطرف أو الأذن فهو ذكيّ (٢)». فان بقرينة السؤال عن الذبيحة و كون الامام (ع) بصدد بيان حدّ إدراك ذكاة الذبيحة يعلم أنّ

(١) و هو ما رواه ابان بن تغلب و سبق آنفاً.

(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٣- ب ١١- ح ٣

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٧٧

مسألة ١٥: لا يشترط في حلية الذبيحة بعد وقوع الذبح عليها حيّاً أن يكون خروج روحها بذلك الذبح.

فلو وقع عليها الذبح الشرعي ثم وقعت في نار أو ماء أو سقطت من جبل و نحو ذلك فماتت بذلك حلّت

المقصود بيان علامية الحركة بعد الذبح.

و ممّا يدلّ على ذلك صحيح عبد الرحمن عن أبي عبد الله (ع) قال: في كتاب عليّ (ع): «إذا طرفت العين أو ركضت الرجل أو تحرّك الذنب فكل منه فقد أدركت ذكاته (١)». فإنّ أمره (ع) بالأكل و تعليق حليته بإدراك ذكاته بحركة الأعضاء من دون أن يأمر بالذبح أو بالتذكية - كما في سائر النصوص -، قرينة على إرادة الحركة بعد الذبح.
 و يستفاد ذلك أيضاً من خبر رفاعه عن أبي عبد الله (ع) انه قال في الشاة: «إذا طرفت عينها أو حرّكت ذنبها فهي ذكية (٢)».
 و قد تقدّم بيان أنّ النصوص المتقدمة الواردة في تفسير الآية المستثناة بقوله تعالى إلاً ما ذكّيتُم مثل صحيح زرارة و معتبرة عبد الله بن سليمان و خبر سهل، قرينة على أنّ اعتبار الحركة بعد الذبح في هذه النصوص لأجل كونها كاشفة عن حياة الحيوان حال الذبح.

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٣- ب ١١- ح ٤.

(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٣- ب ١١- ح ٦.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٧٨

على الأقوى (١).

(١) حليّة الذبيحة إذا وقعت في نار أو ماء بعد الذبح ١- لإطلاق ما دلّ من النصوص المتقدمة على كفاية قطع الحلقوم و فري الأوداج و صدور الحركة و خروج الدّم في حليّة الذبيحة. هذا مضافا إلى ما دلّ من النصوص المعتمدة على الحليّة في خصوص المقام. مثل صحيح زرارة عن أبي جعفر (ع) في حديث قال: «إن ذبحت ذبيحة فأجدت الذّبح وقعت في النار أو في الماء أو من فوق بيتك إذا كنت قد أجدت الذّبح فكل «١»».

و يعارضه خبر حمران عن أبي جعفر (ع) في حديث: «أنه سأله من الذّبح فقال: إن تردى في جبّ أو وهدء من الأرض فلا تأكله و لا تطعم فإنك لا تدري التردى قتله أو الذّبح «٢»». فان هذا الخبر دلّ على حرمة الذبيحة المتردّية بعد ذبحها و ذلك بقرينة السؤال عن الذبح و كونه بمعنى المذبوح بقرينة استناد التردى إليه في كلام الامام (ع). و من هنا لا شاهد لحمله على صورة الاشتباه

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٥- ب ١٣- ح ١.

(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٥- ب ١٣- ح ٢.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٧٩

...

في تحقّق تامية الذبح و وقوع التذكية كما قال في الوسائل بل ظاهر الخبر ينفيه. و لكن مع ذلك لا يصلح هذا الخبر للمعارضه لأنّ في سنده ضعف و ذلك لأنّ أبا هاشم الجعفرى و ان كان من الثقات و الأجلّاء الّا انه نقل هذا الخبر عن أبيه- قاسم بن إسحاق- و هو لم تثبت وثاقته.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٨١

شرائط النحر و أحكامه

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٨٣

مسألة ١٦: يختصّ الإبل من بين البهائم بكون تذكيتها بالنحر.

كما أنّ غيرها يختصّ بالذّبح فلو ذبحت الإبل أو نحر غيرها كان ميتة (١).

(١) دليل اختصاص الإبل بالنحر ١- لا خلاف في ذلك بل هو إجماعى كما عن الغنية و الخلاف و قد دلّ عليه النصوص المستفيضة بل يمكن دعوى بلوغها حدّ التواتر المعنوى.

فمنها: صحيح صفوان قال: «سألت أبا الحسن (ع) عن ذبح البقر من المنحر.

فقال (ع): للبقر الذّبح و ما نحر فليس بذكيّ «١»».

و منها: خبر يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي الحسن الأوّل (ع): «إنّ أهل مكّة لا يذبحون البقرة إنّما ينحرون في لبّة البقر فما ترى في أكل لحمها؟ قال: فقال (ع): فذبحوها و ما كادوا يفعلون، لا تأكل إلّا ما ذبح «٢»».

و منها: صحيح صفوان عن معاوية بن عمّار قال: «سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل أحصر فبعث بالهدى قال (ع):... وإن كان مرض في الطّريق بعد ما أحرم فأراد الرجوع إلى أهله رجع و نحر بدنه إن أقام مكانه..» (٣).
و منها: صحيح معاوية بن عمّار قال: قال أبو عبد الله (ع): «إن رسول الله (ص)

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٧ - ح ٢.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٧ - ح ١.

(٣) الوسائل / ج ٩ - ص ٣٠٥ - ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٨٤

...

ذبح عن أمّهات المؤمنين بقره بقره و نحر بدنه «(١)».

و منها: صحيح عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله (ع): «المحرم ينحر بغيره أو يذبح شاته؟ قال (ع): نعم «(٢)».

و منها: صحيح أبي الصباح الكناني قال: «سألت أبا عبد الله (ع): كيف تنحر البدنه قال: تنحر و هي قائمه من قبل اليمين «(٣)».

و منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (ع): «في رجل ساق بدنه فأنتجت قال (ع): ينحرها و ينحر ولدها «(٤)».

و بمضمونه صحيح سليمان بن خالد «(٥)» و صحيح محمد بن مسلم «(٦)».

و منها: معتبرة إسماعيل الجعفي قال: قلت لأبي عبد الله (ع): «بغير تردى في بئر كيف ينحر قال يدخل الحربه فيطعنه بها و يسمّى و

يأكل «(٧)».

و منها: ما رواه في الفقيه قال الصادق (ع): «كلّ منحور مذبوح حرام و كلّ مذبوح منحور حرام «(٨)» و غيرها من النصوص الكثيرة

الواردة في بيان كيفية النحر في وظيفة المحرم. و هي بمجموعها توجب القطع باختصاص النحر بالإبل.

(١) الوسائل / ج ١٠ - ص ٩٨ - ح ٤.

(٢) الوسائل / ج ٩ - ص ١٧٠ - ح ٤.

(٣) الوسائل / ج ١٠ - ص ١٣٣ - ب ٣٤ - ح ١ و ٦ و ٧.

(٤) الوسائل / ج ١٠ - ص ١٣٣ - ب ٣٤ - ح ١ و ٦ و ٧.

(٥) الوسائل / ج ١٠ - ص ١٣٣ - ب ٣٤ - ح ١ و ٦ و ٧.

(٦) الوسائل / ج ١٠ - ص ١٣٣ - ب ٣٤ - ح ١ و ٦ و ٧.

(٧) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦١ - ح ٤.

(٨) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٧ - ب ٥ - ح ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٨٥

نعم لو بقيت له الحياة بعد ذلك أمكن التدارك بأن يذبح ما يجب ذبحه بعد ما نحر أو ينحر ما يجب نحره بعد ما ذبح و وقعت عليه

التذكية (١).

مسألة ١٧: كيفية النحر و محلّه

أن يدخل سكيناً أو رمحا ونحوهما من الآلات الحادة الحديدية في لُبته (٢)- وهي المحل المنخفض الواقع بين أصل العنق و الصدر. ويشترط فيه كل ما اشترط في التذكية الذبيحة.

(١) لإطلاق صحيح زرارة و معتبرة عبد الله بن سليمان و خبر سهل فإنها دلت بإطلاقتها على حلية كل حيوان مشرف على الموت- لجرح أو سقوط أو اختناق أو ضرب- بالذبح إذا كانت فيه آثار الحياة. و مما يدل على ذلك بالخصوص معتبرة أبي خديجة قال: «رأيت أبا عبد الله (ع) و هو ينحر بدنته ثم يطعن في لُبته ثم يخرج السكين بيده فإذا وجبت قطع موضع الذبح بيده (١)». (٢) لا خلاف في ذلك و قد دلت عليه النصوص. فمنها: صحيح معاوية بن عمارة قال: قال أبو عبد الله (ع): «النحر في اللب و الذبح في الحلق (٢)». و منها: معتبرة أبي خديجة السابقة آنفا.

(١) الوسائل/ ج ١٠- ص ١٣٥- ح ٣.
(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٤- ب ٣- ح ١.
دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٨٦
فيشترط في النحر ما يشترط في الذابح (١) و في آلة النحر ما يشترط في آلة الذبح (٢) و تجب التسمية عنده كما تجب عند الذبح (٣) و يجب

(١) اعتبار كون آلة النحر حديدا و لزوم التسمية و الاستقبال ١- من الإسلام و عدم النصب.
(٢) من كون النحر بالآلة الحادة الحديدية حيث دلت على اعتباره النصوص الدالة على عدم جواز التذكية بغير الحديدية حيث إن النحر تذكية فتشمله تلك النصوص.
فمنها: صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر (ع) عن الذبيحة بالليطة و بالمروة فقال: لا ذكاة إلا بحديدة (١)». و منها: موثقة سماعة قال: سألت عن الذكاة فقال (ع): «لا تذك إلا بحديدة نهى عن ذلك أمير المؤمنين (ع) (٢)». بل يعتبر في النحر كل ما دلت النصوص على اعتباره في التذكية حيث إن النحر كالذبح تذكية.
(٣) لعموم قوله تعالى و لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه. مضافا إلى إطلاق كثير من النصوص. و قد دل بالخصوص على اعتبارها قوله تعالى:

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٢- ب ١- ح ١.

(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٢- ب ١- ح ٤.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٨٧

الاستقبال في المنحور (١) و في اعتبار الحياة و استقرارها هنا ما مر في الذبيحة.

مسألة ١٨: يجوز نحر الإبل قائمة و باركة مقبله إلى القبلة.

بل يجوز نحرها ساقطة على جنبها مع توجيه منحراها و مقاديرها إليها إلى القبلة و إن كان الأفضل كونها قائمة. (٢)

فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ. وفسّره الامام الصادق (ع) في صحيح عبد الله بن سنان بقوله: «ذلك حين تصفّ للنحر بربط يديها ما بين الخفّ إلى الرّكبة..» (١).

(١) بلا خلاف في ذلك وقد دلّ عليه من النصوص موثقة معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله (ع) قال: «إذا اشتريت هديك فاستقبل به القبلة وانحره أو اذبحه» (٢).

(٢) استحباب إقامة الإبل حين النحر ٢- قد دلّ على لزوم كون نحر الإبل حال قيامها الكتاب و السنّة. فمن الكتاب: قوله تعالى فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ (٣).

(١) الوسائل / ج ١٠ - ص ١٣٤ - ب ٣٥ - ح ١.

(٢) الوسائل / ج ١٠ - ص ١٣٧ - ب ٣٧ - ح ١.

(٣) الحج / ٣٦.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٨٨

...

فإنّ قوله وَجَبَتْ جُنُوبَهَا بمعنى سقوط جوانب الإبل إلى الأرض و لازم ذلك كون النحر حال القيام حتّى تسقط بعد نحرها إلى الأرض.

مضافا إلى أنّ لفظ صَوَافَّ جمع «الصافّة» بمعنى القائمة، و صفّ الإبل: أى أقامها.

و من السنّة: صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع): «في قول الله عزّ و جلّ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ، قال (ع): ذلك حين تصفّ للنحر بربط يديها ما بين الخفّ إلى الرّكبة و وجوب جنوبها إذا وقعت على الأرض» (١).

و صحيح أبي الصباح الكناني قال: سألت أبا عبد الله (ع): «كيف تنحر البدنة؟ فقال (ع): تنحر و هى قائمة من قبل اليمين» (٢).

و معتبره أبي خديجة قال: «رأيت أبا عبد الله (ع) و هو ينحر بدنته معقولة يدها اليسرى ثمّ يقوم به من جانب يدها اليمنى» (٣).

ظاهر الآية الشريفة و هذه النصوص و وجوب كون النحر حال قيام الإبل حيث تعلق به الأمر و ظاهره الوجوب.

و قد دلّ على الجواز ما رواه عبد الله بن جعفر الحميري في قرب الإسناد عن عبد الله بن الحسن عن جدّه عليّ بن جعفر عن أخيه قال: «سألته عن البدنة كيف ينحرها قائمة أو باركة قال (ع): يعقلها إن شاء قائمة و إن شاء باركة» (٤).

(١) الوسائل / ج ١٠ - ص ١٣٤ - ب ٣٥ - ح ١ و ص ١٣٥ - ح ٢.

(٢) الوسائل / ج ١٠ - ص ١٣٤ - ب ٣٥ - ح ١ و ص ١٣٥ - ح ٢.

(٣) الوسائل / ج ١٠ - ص ١٣٥ - ب ٣٥ - ح ٢ و ٥.

(٤) الوسائل / ج ١٠ - ص ١٣٥ - ب ٣٥ - ح ٢ و ٥.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٨٩

مسألة ١٩: كلّ ما يتعدّر ذبحه و نحره

إمّا لاستعصاء أو لوقوعه في موضع لا يتمكّن الإنسان من الوصول إلى موضع ذكاته ليذبحه أو ينحره، كما لو تردّى في البئر أو وقع في مكان ضيق و خيف موته جاز أن يعقره بسيف أو سكين أو رمح أو غيرها ممّا يجرحه و يقتله و يحلّ

و مقتضى الصيانة رفع اليد عن ظهور تلك النصوص في الوجوب بصراحة هذا الخبر في الجواز. هذا بحسب الجمع الدلالي. ولكن سند هذا الخبر ضعيف لوقوع عبد الله بن الحسن في طريقه.

فالدليل على الاستحباب غير تامّ سندا ولا يصلح للدليل على رفع اليد عن ظهور الأمر في الوجوب. هذا هو مقتضى القاعدة في المقام. إلا أن الأصحاب لا خلاف بينهم في عدم ارادة الوجوب كما في الحدائق والجواهر والمنتهى والتذكرة وغيرها. فالأحوط وجوبا إقامة الإبل حين النحر رعاية لظهور النصوص في الوجوب ولاتفاق الأصحاب على الاستحباب.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد والذباحة، ص: ١٩٠

أكله (١) و ان لم يصادف العقر موضع التذكية. و سقطت شرطية الذبح والنحر. و كذلك الاستقبال. نعم سائر الشرائط من التسمية و شرائط الذابح و الناحر تجب مراعاتها. و أما الآلة فيعتبر ما مرّ في آلة الصيد الجمادية و في الاجتزاء

(١) حكم ما تعذر ذبحه أو نحره لاستعصائه أو تردّيه ١- و ذلك لدلالة النصوص المستفيضة.

فمنها: صحيح الحلبي قال: «قال أبو عبد الله (ع) في ثور تعاصى فابتدره قوم بأسيافهم و سمّوا فأتوا عليّا (ع) فقال: هذه ذكاه و حيّه و لحمه حلال (١)».

و منها: صحيح عيص بن القاسم عن أبي عبد الله (ع): «إنّ ثورا بالكوفة ثار فبادر الناس إليه بأسيافهم فضربوه فأتوا أمير المؤمنين فأخبروه فقال (ع): ذكاه و حيّه و لحمه حلال (٢)».

و منها: صحيح عبد الرحمن عن أبي عبد الله (ع): «إنّ قوما أتوا النبيّ (ص) فقالوا: إنّ بقرة لنا غلبتنا و استصعبت علينا فضربناها بالسيف فأمرهم بأكلها (٣)».

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٠- ب ١٠- ح ١

(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٠- ب ١٠- ح ٢.

(٣) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٠- ب ١٠- ح ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد والذباحة، ص: ١٩١

...

و منها: صحيح إسماعيل الجعفي قال: قلت لأبي عبد الله (ع): «بغير تردّي في بئر كيف ينحر؟ قال (ع): يدخل الحربه فيقطعنه بها و يسمّى و يأكل (١)».

و منها: صحيح أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال: «إن امتنع عليك بعير و أنت تريد أن تنحره فانطلق منك فخشيت أن يسبقك فضربته بسيف أو طعنته بحربة بعد أن تسمّى فكلّ إلا أن تدركه و لم يمت بعد فذكاه (٢)».

و منها: صحيح زرارة عن أبي جعفر (ع) قال: «سألته عن بعير تردّي في بئر فذبح من قبل ذنبه. فقال (ع): لا بأس إذا ذكر اسم الله عليه (٣)».

و لكن غاية ما استفاد من هذه النصوص جواز التذكية من غير المذبح و المنحر في كلّ حيوان مستعص. و ذلك لأنّ في هذه النصوص قد بين حكم كلّ من الثور- و هو ممّا يذبح- و البعير- و هو ممّا ينحر.

و يتسرّى منهما إلى كلّ حيوان مستعص بإلغاء الخصوصية.

و أما الحيوان المتردى فى بئر و نحوه فلا يستفاد من هذه النصوص جواز تذكيته من غير المذبح على النحو العام. نعم قد دلت على جواز تذكية خصوص البعير المتردى فى البئر و نحوها من غير منحرها. كما دل على ذلك صحاح زرارة و أبى بصير و إسماعيل الجعفى.

و قد يستدل على التعميم إلى كل حيوان متردّ بعموم معتبرة الحسين بن علوان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عليّ (ع): «إنه سئل عما تردى على

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦١- ب ١٠- ح ٤

(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦١- ب ١٠- ح ٥

(٣) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦١- ب ١٠- ح ٦

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٩٢

...

منحره فيقطع و يسمى عليه. فقال (ع): لا بأس به. و أمره بأكله «١».

و لا سيما معتبرته الأخرى عن عليّ (ع) قال: «أيما إنسيه تردت فى بئر فلم يقدر على منحرها فلينحرها من حيث يقدر عليه و يسمى الله عليها و تؤكل «٢».

لعدم ذكر اسم البعير فيها و عمومته «ما» الموصولة فى الأولى و كذا كلمة «الإنسيه» فى الثانية فإنها مقابل الوحشية فتشمل كل حيوان أهلى بلا اختصاص بالبعير.

و يرد على هذا الاستدلال: أن قوله (ع): «تردى على منحره» فى المعتبرة الأولى و قوله (ع): «فلم يقدر على منحرها فلينحرها» فى الثانية قرينه على أن المراد من «ما» الموصولة و لفظ الإنسيه هو خصوص البعير. فهذه النصوص دلت على إخراج خصوص البعير المتردى من مطلقات النهى مثل قوله تعالى:

حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَ الدَّمُّ.. وَ الْمُتَرَدِّيَةُ- إلى قوله- إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ «٣».

و مطلقات سائر النصوص الواردة فى المقام مثل:

صحيح الحلبي عن أبى عبد الله (ع): «فى رجل ضرب بسيفه جزورا أو شاة فى غير مذبحها و قد سمي حين ضرب. قال (ع): لا يصلح أكل ذبيحة لا تذبح من مذبحها «٤». و غير ذلك من النصوص الدالة على حرمة أكل كل ما لم يذبح من مذبحه.

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦١- ب ١٠- ح ٧.

(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٢- ح ٨.

(٣) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٦٢- ب ١١- ح ١.

(٤) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٦- ح ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٩٣

هنا يعقر الكلب و جهان (١) أفواهما ذلك فى المستعصى و منه الصائل المستعصى دون غيره كالمتعدى.

اللهم إنا أن يقال بالتعميم لإلغاء الخصوصية من المتردى و عدم الفرق بينه و بين المستعصى. و أن المقصود من مجموع نصوص

المقام كل ما تعدّر ذبحه أو نحره حتى بغير الاستعصاء أو التردّي بحيث لم يتمكن الإنسان من الوصول إلى موضع ذكاته كما قال في الشرائع: «كل ما يتعدّر ذبحه أو نحره من الحيوان إمّا لاستعصائه أو لحصوله في موضع لا يتمكن المذكي من الوصول الى موضع الذكاه منه و خيف فوته جاز أن يعقر بالسيوف أو غيرها ممّا يجرح و يحلّ و ان لم يصادف العقر موضع التذكية» (١).

(١) هل يكتفى بعقر الكلب في تذكية ما تعدّر ذبحه أو نحره ١- بل هنا ثلاثة أوجه:

أحدها: الاجتزاء بعقر الكلب في تذكية الأهلئ الممتنع ذكاته بالذبح أو النحر مطلقا سواء كان امتناع ذكاته لأجل استعصائه أو تردّيه في بئر أو لدخوله في غار أو جحر و نحو ذلك. بدعوى أنّ التأميل في مجموع نصوص المقام و سائر النصوص الواردة في تذكية الحيوان الوحشئ الممتنع بالسيف و بالذبح

(١) الجواهر/ ج ٣٦- ص ١٤٠.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٩٤

...

عند زوال امتناعه يقتضى أنّ الشارع شرّع فردين للتذكية أحدهما: الذبح و النحر في الحيوان المقدور على ذلك فيه و لو كان وحشئيا قد استأنس أو جرح بحيث لا يستطيع الامتناع بفرار و نحوه ثانيهما: العقر بكلب أو سلاح للحيوان الممتنع ذكاته بالكيفية المزبورة و لو لاستيحاش بعد الاستيناس أو لظهور سبعة فيه بهجمة و نحوها أو للتردّي في بئر و نحوه أو لدخوله في جحر ضيق أو نحو ذلك و حينئذ يكون الاستيحاش في وحشئ الأصل سببا للتذكية المزبورة باعتبار كونه أحد أفراد عدم القدرة عليه لا لخصوصية فيه كما قال في الجواهر (١).

بل قال في الجواهر: «إنّ بناء على ذلك لا مدخلة لصدق عنوان الصيد و عدمه في التذكية المزبورة و هو قويّ جدّا» (٢).

و ثانيها: عدم الاجتزاء به في تذكية الأهلئ الممتنع ذبحه أو نحره مطلقا سواء كان امتناع ذلك للاستعصاء أو للتردّي. و ذلك بدعوى الإشكال في صدق عنوان الصيد على الأهلئ المستوحش لظهوره عرفا و لغه في الوحشئ الممتنع بالأصل. فلا يشمل إطلاق ما دلّ من النصوص - كتابا و سنة - على جواز تذكية الوحوش بالصيد. و أمّا النصوص الواردة في المستعصى فما دلّ على حليته بما تحلّ به الوحوش - و هو خبر أبي البختری - فهو ضعيف سنداء. و ما تمّ من

(١) الجواهر/ ج ٣٦- ص ٥٣ و ٥٤.

(٢) الجواهر/ ج ٣٦- ص ٥٣ و ٥٤.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٩٥

...

نصوص المقام سنداء، لا دلالة له على حلية أكل مطلق الحيوان المستعصى و جواز تذكيته بغير ضربة الآلات الجمادية. و أمّا المتردّي فلا يدلّ على جواز تذكيته بغير ذلك من شيء من النصوص الواردة في المقام.

و ثالثها: ما ذهب اليه الماتن «قده» من جواز الاجتزاء بعقر الكلب في تذكية خصوص ما امتنع ذبحه أو نحره لأجل استعصائه و استيحاشه لا لأجل تردّيه في بئر أو دخوله في جحر أو غار.

و الوجه فيه أولا: صدق عنوان الصيد على كلّ حيوان قتل بضربة سيف أو طعن رمح أو رمى سهم أو عقر كلب لأجل استيحاشه و

امتناعه بلا فرق في ذلك بين كونه وحشيا ممتعا بالأصالة أو بالعرض بأن استوحش و امتنع بعد ما كان أهليا مستأنسا. و إذا صدق عليه عنوان الصيد فيحلّ أكل مقتوله بكلّ من الآلة الجمادية و الحيوانية كما في صيد الوحشيّ بالأصل لدخوله تحت مطلقات حلّيه مقتول الوحوش بصيد كلتا الآلتين.

و ثانيا: بما رواه في قرب الاسناد عن السندي بن محمد عن أبي البختری عن جعفر عن أبيه: «إنّ عليا (ع) قال: إذا استصعبت عليكم الذبيحة فعرقبوها و إن لم تقدرها على أن تعرقبوها فإنّه يحلّها ما يحلّ الوحش (١)».

و لكن يمكن الخدش في كلا الوجهين:

أما الوجه الأوّل ففيه: أنّ صدق عنوان الصيد على مقتول الأهلي

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٢ - ب ١٠ - ح ٩.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٩٦

...

المستعصى بالآلة الجمادية أو عقر الكلب غير معلوم. بل الظاهر من العرف و اللّغة عدم صدقه و هو المرتكز في الأذهان. و عليه فلا يشمل إطلاق نصوص الصيد.

و أما الوجه الثاني: ففيه أنّ خبر أبي البختری و ان لا- إشكال في دلالته على التعميم المذكور و لكنّه ضعيف سنداً بأبي البختری الكذاب بل نقل عن الفضل بن شاذان انه كان من أكذب البرية.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٩٧

آداب الذبح و النحر

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ١٩٩

مسألة ٢٠: للذبابة و النحر آداب و وظائف مستحبة و مكروهة.

[أما المستحبة]

فمنها: - على ما حكى الفتوى به عن جماعة- أن يربط يدي الغنم مع إحدى رجليه و يطلق الأخرى (١)

(١) ما يستحبّ في ذبح الغنم ١- هكذا قال في الشرائع و نسبه في الجواهر إلى جماعة من الفقهاء و لكن لا- مستند لذلك من النصوص غير خبر حمران كما اعترف به في الجواهر و المسالك.

و هو ما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن أبي هاشم الجعفرى عن أبيه عن حمران بن أعين عن أبي عبد الله (ع): «قال: سألته عن الذبح فقال: إذا ذبحت فأرسل و لا- تكتف و لا تقلّب السكين لتدخلها تحت الحلقوم و تقطعه إلى فوق، و الإرسال للطير خاصية. و إن تردى في جبّ أو وهدء من الأرض فلا تأكله و لا تطعمه فإنّك لا تدري التردى قتله أو الذبح و إن كان شيئا من الغنم فأمسك صوفه أو شعره و لا تمسك يدا و لا رجلا. فأما البقر فأعقلها و أطلق الذنب و أما البعير فشدّ أخفافه إلى آباطه و أطلق رجليه» (١).

هذه الرواية تدلّ على خلاف ما حكى من الفتوى عن جماعة في الغنم و

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٥- ب ٣- ح ٢.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٠٠

و يمسك صوفه و شعره بيده حتى تبرد و في البقر أن يعقل قوائمه الأربع و يطلق ذنبه (١).
و في الإبل أن تكون قائمه و يربط يديها ما بين الخفين إلى الركبتيين أو الإبطين

ذلك لأن قوله (ع): «و إن كان شيئاً من الغنم فأمسك صوفه أو شعره و لا تمسكن يدا و لا رجلا». ظاهر في إطلاق يديه و رجله كلها و عدم ربط شيء منها بل انما يمسك صوفه أو شعره فقط. و عليه فلا منشأ من بين النصوص للفتوى باستحباب ما في المتن.
ثم إن في سند هذا الخبر ضعف لعدم ثبوت وثاقه قاسم بن إسحاق و ان كان ابنه- و هو داود بن قاسم المكنى بأبي هاشم الجعفرى- من الثقات كما قلنا سابقا. و على ذلك فيبتنى الاستحباب المزبور على التسامح في أدلة السنن. و البحث فيه موكول إلى محله.
(١) و ذلك لدلالة قوله (ع): «فأما البقر فأعقلها و أطلق الذنب» في خبر حمران المتقدم آنفا.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٠١

و يطلق رجلها (١).

(١) ما يستحب في نحر الإبل ١- دل عليه صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) في قول الله عز و جل «فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافً»، قال: ذلك حين تصف للنحر بربط يديها ما بين الخف إلى الركبة «١».
و لكن في معتبره أبي خديجه قال: رأيت أبا عبد الله (ع): «و هو ينحر بدننه معقوله يدها اليسرى ثم يقوم به من جانب يدها اليمنى» (٢).

و عليه فالذي يساعده الدليل استحباب هاتين الكيفيتين كليهما. و هما لا تنافيان قيام الإبل حال النحر- الذي دل الدليل على استحبابه بل لزومه- نظرا إلى دخوله تحت الأمر في الآية الشريفة.
و أما شد أخفافها إلى آباطها و إطلاق رجله كما أفتى به في الشرائع فقد دل عليه خبر حمران، إلا أن سنده ضعيف كما قلنا فلا دليل على استحباب هذه الكيفية بل ينافيه ما دل على لزوم قيام الإبل أو استحبابه حال النحر لعدم إمكان قيامها عند شد أخفافها إلى آباطها كما قال في الجواهر. اللهم إلا أن

(١) الوسائل/ ج ١٠- ص ١٣٤- ب ٣٥- ح ١.

(٢) الوسائل/ ج ١٠- ص ١٣٥- ب ٣٥- ح ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٠٢

و في الطير أن يرسله بعد الذبح حتى يرفرف (١). و منها: أن يكون الذابح و الناحر مستقبل القبلة (٢). و منها: أن يعرض عليه الماء قبل

يقال بإمكان قيامها عندئذ عادة و ان المقصود به مضمون صحيح عبد الله بن سنان كما هو الظاهر.

فالحاصل أنه يستحب أحد النحوين في نحر الإبل: أحدهما: ما أفتى به الماتن «قده». و الآخر: ما دل عليه معتبره أبي خديجه.

(١) لقوله (ع) في خبر حمران المتقدم: «إذا ذبحت فأرسل و لا تكتف- الى ان قال: - و الإرسال للطير خاصية «١»». و من الواضح أن المقصود إرساله بعد الذبح لا حينه.

(٢) استحباب استقبال الذابح و النحر ٢- كما روى عن الصادق (ع): «أنه (ع) سئل عن البعير يذبح أو ينحر قال: السنّة أن ينحر. قيل: كيف ينحر؟ قال (ع): يقام قائماً حيال القبلة و تعقل يده الواحدة و يقوم الذى ينحره حيال القبلة فيضرب فى لبتة بالشفرة حتى تقطع و تفرى «٢». و يمكن استفادة ذلك أيضا من قوله (ع): «استقبل بذبيحتك القبلة» فى صحيح محمد بن مسلم «٣» بناء على كون لفظه «الواو» بمعنى «مع» خصوصا بقرينة هذه الرواية.

(١) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٥٥- ب ٣- ح ١.

(٢) المستدرک / ج ٣- ص ٦٦.

(٣) الوسائل / ج ١٦- ص ٢٥٧- ب ٦- ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٠٣
الذبح و النحر (١).

و منها: أن يعامل مع الحيوان فى الذبح و النحر و مقدّماتهما ما هو الأسهل و الأرواح و أبعد من التعذيب و الإيذاء له

بأن يساق الى الذبح و النحر برفق و يضجعه برفق. و أن يحدّد الشفرة و توارى و تستر عنه حتى لا يراها. و أن يسرع فى العمل و يمرّ السكين فى المذبح بقوة (٢).

(١) ذكره فى المسالك و لا شاهد له من النصوص. نعم لا يبعد دعوى جريان سيرة المتشرعة عليه.

(٢) استحباب الزفق بالذبيحة و التسريع فى الذبح ٢- دلّ على ذلك عدة نصوص:

منها: النبوى: «إنّ الله تعالى شأنه كتب عليكم الإحسان فى كلّ شىء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة و إذا ذبحتم فأحسنوا الذبيحة و ليحدّ أحدكم بشفرته و ليرح ذبيحته «١».

و منها: النبوى الآخر: «إنّه أمر أن تحدّ الشفار و أن توارى عن البهائم. و قال (ص): إذا ذبح أحدكم فليجهز «٢».

(١) سنن البيهقى / ج ٩- ص ٢٨٠.

(٢) سنن البيهقى / ج ٩- ص ٢٨٠.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٠٤

و أمّا المكروهة،

فمنها: أن يسلخ جلده قبل خروج الروح

وقيل بالحرمة و إن لم تحرم به الذبيحة (١) و هو أحوط.

و منها: ما فى دعائم الإسلام رويانا عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه (ع) عن رسول الله (ص) قال: «من ذبح ذبيحة فليحدّ شفرته و ليرح ذبيحته». «١»

و منها: ما رواه فى الدعائم عن أبى جعفر (ع) انه قال: «إذا أردت أن تذبح ذبيحة فلا تعذب البهيمة و أحد الشفرة و استقبل القبلة و لا

تنخفها حتى تموت». «٢» و في بعض النسخ «لا تنخفها».

و منها: ما رواه أيضا في الدعائم عن أبي جعفر الباقر (ع) انه قال: «يرفق بالذبيحة و لا يعنف بها قبل الذبح و لا بعده و كره أن يضرب عرقوب الشاة بالسكين» «٣».

و هذه النصوص و إن كانت ضعيفة سندا إلا أن الأمر سهل بعد التسامح في أدلة السنن.

(١) ذهب إلى حرمة الأكل بسلخ الذبيحة قبل خروج الروح الشيخ في النهاية و بنى زهرة و حمزة البزاج. بل عن ابن زهرة دعوى الإجماع عليه و مستندهم في ذلك ظاهر مرفوعه محمد بن يحيى قال: قال أبو الحسن الرضا

(١) المستدرک/ ج ٣- ص ٦٥- ح ١.

(٢) المستدرک/ ج ٣- ص ٦٥- ح ٢.

(٣) المستدرک/ ج ٣- ص ٦٦- ح ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٠٥

و منها: أن تقلب السكين و يدخلها تحت الحلقوم و يقطع إلى فوق (١)

(ع): «إذا ذبحت الشاة و سلخت أو سلخ شيء منها قبل أن تموت لم يحل أكلها» «١».

و ذهب المشهور إلى كراهة ذلك و هو الأقوى لضعف الخبر المزبور. و أميا الإجماع المدعى - فمضافا إلى عدم تحققه بمخالفة المشهور - لا اعتبار به لاستناد المخالفين إلى هذا الخبر. و هو ضعيف سندا بالرفع.

و أما كراهة فعل السليخ فيمكن أن يستفاد من النبوي المرسل: «إنه (ص) نهى أن تسليخ الذبيحة أو يقطع رأسها حتى تموت» «٢». و قد تبين مما قلناه أن احتياط الماتن «قده» هنا استحبابي.

(١) كراهة قلب السكين و قطع الحلقوم من تحته ١- اعتبر ذلك ابن زهرة في حلية الذبيحة و ذهب جمع من القدماء إلى حرمة تكليفا من دون اشتراطه في حلية الذبيحة و اختار المتأخرون كافة كراهة ذلك و مستند الأقوال الثلاثة خير حرمان.

رواه الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن أبي هاشم الجعفرى عن

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٨- ب ٨- ح ١.

(٢) الجواهر/ ج ٣٦- ص ١٢٤.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٠٦

و منها: أن يذبح حيوان و حيوان آخر مجانس له ينظر اليه

و أما غيره ففيها تأمل و إن لا تخلو من وجه (١).

حمران بن أعين عن أبي عبد الله (ع) قال: «سألته عن الذبح فقال: إذا ذبحت فأرسل و لا تكتف و لا تقلب السكين لتدخلها تحت الحلقوم و تقطعه إلى فوق» «١».

فالقائل بالحرمة الوضعية أخذ النهى عن قطع الحلقوم من تحته إلى الفوق إرشادا إلى مانعية ذلك من تحقق الذبح شرعا. والقائل بالحرمة التكليفية تمسك بظهور النهى فى الحرمة التكليفية و قال بعدم ظهوره فى الإرشاد المذكور. و لكن الأمر سهل بعد ضعف سند الرواية كما تقدم. هذا مضافا إلى اكتناف النهى فيه صدرا و ذيلا بالأداب المستحبة. و عليه فلا مناص من القول بالكراهة وفاقا للمشهور و إن لا- يجبر ضعف سندها- كما توهم- لعدم معلومية اشتهاار القول بالكراهة بين القدماء و إنما المعلوم اشتهااره بين المتأخرين و هو لا يجبر ضعف سند الخبر كما ثبت فى محله.

(١) كراهة ذبح الحيوان حينما ينظر إليه حيوان آخر مجانس له ١- عن الشيخ «قده» فى النّهاية حرمة أكل الذبيحة بذبها حينما ينظر إليها حيوان آخر مجانس له. و المشهور عدم الحرمة بل كراهة أكل الذبيحة بذلك. و إن مستند الشيخ معتبرة غياث بن إبراهيم عن أبى عبد الله (ع) عن

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٥- ب ٣- ح ٢.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٠٧

...

أمير المؤمنين (ع) قال: «لا تذبح الشاة عند الشاة و لا الجزور عند الجزور و هو ينظر إليه «١»».

و لكن دلالتها قاصرة عن إثبات الحرمة. و الوجه فى ذلك أن الشيخ (قده) قد روى مثل هذه الرواية بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد البرقى عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه: «أن أمير المؤمنين (ع) كان لا يذبح الشاة عند الشاة..».

و من المعلوم أن ترك المعصوم (ع) فعل شىء لا- يثبت حرمة كما ان إتيانه به لا- يثبت الوجوب. و لَمّا كان من المحتمل قويا أن يكون المروى بهذا الطريق عين الرواية المروية بطريق الكليني فتقصر الرواية عن إثبات الحرمة. و أما توجيه الحرمة بأنّ هذا النحو من الذبح تعذيب للحيوان الناظر- كما فى كشف اللثام- فغير وجه لعدم معلومية تحقق تعذيب الناظر بذلك لتوقفه على إدراك الحيوان و شعوره بذلك و هو غير معلوم مضافا الى عدم صلاحية ذلك فى نفسه لإثبات الحرمة. و أمّا لو نظر حيوان غير مجانس إليه فلا يستفاد كراهة الذبح حينئذ من الخبر المزبور بل ظاهره الخلاف.

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٨- ب ٧- ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٠٨

و منها: أن يذبح ليلا و بالنهار قبل الزوال يوم الجمعة

إلا مع الضرورة (١).

(١) كراهة الذبح فى الليل و قبل صلاة الجمعة ١- بأن يخاف موت الحيوان لو لم يذبح ليلا. و قد دلّ على كراهة الذبح ليلا إلا مع الخوف من الموت صحيح أبان.

قال سمعت على بن الحسين (ع)- و هو يقول لغلمانه- «لا تذبحوا حتى يطلع الفجر فإنّ الله عزّ و جلّ جعل الليل سكنا لكلّ شىء. قال: قلت جعلت فداك فإن خفت؟ قال: إن كنت تخاف الموت فاذبح «١»».

و يدلّ على كراهة الذبح يوم الجمعة قبل الصلاة ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن العباس بن معروف عن مروك بن عبيد عن بعض أصحابنا و عن عبد الله بن مسكان عن محمد الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: «كان رسول الله (ص) يكره الذبح و إراقة الدّم يوم الجمعة قبل الصلاة إلّا عن ضرورة» (٢). هذه الرواية مسندة صحيحة بناء على وجود لفظه «الواو العاطفة» في متنها كما في نسخة الوسائل. و مرسله بناء على عدم وجودها كما

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٧٤- ب ٢١- ح ٢.

(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٧٤- ب ٢٠- ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٠٩

و منها: أن يذبح بيده ما ربّاه من النعم (١).

في نسخة الكافي. و لمّا يتطرّق بذلك احتمال عدم وجودها تسقط الرواية عن الاعتبار سنداً إلّا أن الأمر سهل في السنن و المكروهات بناء على التسامح في أدلتها.

و على أيّ حال قد عرفت أن الكراهة في الرواية مقيدة بما قبل الصلاة- و لو بعد الزوال-، لا قبل الزوال كما قال به الماتن (قده).

(١) كراهة ذبح ما ربّاه الذّابح ١- دلّ عليه بعض النصوص.

مثل ما رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن الحسن الصّيفي عن يعقوب بن يزيد عن يحيى بن المبارك عن عبد الله بن جبلة عن محمد بن فضيل عن أبي الحسن الرضا (ع) قال: «قلت له: كان عندي كبش سمّنته لأضحى به فلما أخذته فأضجعتة نظر إليّ فرحمته و رققت له ثمّ إنني ذبحته. قال: فقال (ع): ما كنت أحبّ لك أن تربّيت شيئاً من هذا ثمّ تذبحه» (١).

و ما رواه بإسناده عن محمد بن الحسن الصفار عن سلمة بن الخطاب عن زرقان بن أحمد عن محمد بن عاصم عن أبي الصّحاري عن أبي عبد الله

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٣٠٨- ب ٤٠- ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢١٠

و أمّا إبانة الرأس قبل خروج الروح

فالأحوط تركها بل الحرمة لا تخلو من وجه (١). نعم لا تحرم

(ع): «قال: قلت له: الرّجل يعلف الشّاء و الشّاتين ليضحى بها قال (ع): لا أحبّ ذلك.

قلت: فالرّجل يشترى الجمل أو الشّاء فيتساقط علفه من ههنا و ههنا فيجىء الوقت و قد سمن فيذبحه؟ فقال (ع): لا و لكن إذا كان ذلك الوقت فليدخل سوق المسلمين و ليشتري منها و يذبحه» (١). فان قوله: «لا أحبّ» ظاهر في الكراهة.

(١) حكم إبانة الرأس قبل خروج الرّوح ١- لدلالة صحيحي محمد بن مسلم و الحلبي.

ففي الأوّل: قال: «سألت أبا جعفر (ع) عن الرّجل يذبح و لا يسمّى أتوكل ذبيحته؟ فقال (ع): نعم إذا كان لا يتّهم و كان يحسن الذّبح

ولا ينخع ولا يكسر الرقبة حتى تبرد الذبيحة «٢».

وجه الدلالة ظهور النهي في قوله: «ولا يقطع الرقبة بعد ما يذبح» في الحرمة.

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٣٠٨ - ب ٤٠ - ح ٢.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٧ - ب ١٥ - ح ٢ و ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢١١

الذبيحة بفعلها على الأقوى (١) هذا مع التعمد و أما مع الغفلة أو سبق السكين فلا حرمة و لا كراهة لا في الأكل و لا

(١) هل تحرم الذبيحة بإبانه رأسها؟ ١- بل الأقوى حرمتها إذا كان قطع الرأس عمدا- من دون أن تسبقه السكين وفاقا للمحكي عن صريح النهاية و ابن زهرة و ظاهر ابن حمزة و الإسكافي و القاضي. و الدليل على ذلك دلالة معتبرة مسعدة بن صدقة و معتبرة الحسين بن علوان بمفهومها.

ففي الأولى: قال مسعدة: «سمعت أبا عبد الله (ع) و سئل عن الرجل يذبح فتسرع السكين فتبين الرأس. فقال (ع): الذكاة الوحية لا بأس بأكله ما لم يتعمد ذلك». و في نسخة الكافي «إذا لم يتعمد ذلك» (١).

و في الثانية: عن الصادق (ع) عن أبيه عن علي (ع): «إنه كان يقول: إذا أسرعت السكين في الذبيحة فقطعت الرأس فلا بأس بأكلها» (٢).

فإن قوله (ع): «لا بأس بأكله ما لم يتعمد ذلك» في الأولى و قوله: «إذا أسرعت السكين فقطعت الرأس فلا بأس بأكلها» و في الثانية يدلان بمفهومهما

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٩ - ب ٩ - ح ٣ و فروع الكافي / ج ٦ - ص ٢٣٠ - ح ٣.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٠ - ب ٩ - ح ٦.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢١٢

...

على ثبوت البأس إذا كان قطع رأس الذبيحة عمدا و ظاهر البأس في الأكل حرمة. فإنه و إن يحتمل إرادة الكراهة منه، إلا أن هنا بقرينة المقابلة مع نفي البأس المقصود منه أصل الجواز ظاهر في عدم الجواز.

نعم بناء على كون فعل «أسرعت» متعديا و كون «السكين» مفعولا لا يدل مفهومهما على المطلوب بل إنما يدلان على حرمة أكل الذبيحة إذا قطع الذابح رأسها بطيئا من غير إسراعه السكين. و لكن التحقيق أن الإسراع فعل لازم و الشاهد عليه تعديه بالحرف - إما إلى أو في أو الباء.

و مثلهما: في الدلالة صحيحا محمد بن مسلم و الحلبي المتقدمان آنفا.

فإن الظاهر كون قوله: «و لا يقطع» في الأول و قوله: «و لا يكسر» في الثاني عطفًا على مدخول «إذا» الشرطية. فإن الظاهر في الواو كونها للعطف لا الاستئناف حتى تكون «لا» ناهية. و عليه فيكون عدم إبانه الرأس شرطا في مشروعية الذبح و حلية أكل الذبيحة.

و قد استدلل على الحلية وضعا ببعض النصوص.

مثل صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (ع): «إنه سئل عن رجل ذبح طيرا فقطع رأسه أ يؤكل منه؟ قال (ع): نعم و لكن لا يتعمد قطع

رأسه «١».

فإن غاية مدلول نهيه (عليه السلام) عن التعمد بقطع الرأس الحرمة التكليفية لتصريحه بحلية الأكل مع عدم تعليقه على عدم التعمد بقطع الرأس.

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٩ - ب ٩ - ح ٥.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢١٣

...

و إلاً لقال (ع): نعم إذا لم يتعمد قطع رأسه.

و يمكن الجواب عنه: بأن قطع الرأس - في قول السائل - أعّم من التعمد به، مضافاً إلى احتمال كون فعل «قطع» مجهولاً خصوصاً بقرينة قوله: «أ يؤكل».

و بناء على ذلك فجواب الامام (ع) و ان كان صريحا في حلية أكل الذبيحة إذا قطع رأسها إلا أنه يشمل صورة القطع العمدي حينئذ بالإطلاق نظراً إلى شمول قطع الرأس صورة العمد و غيرها. فيكون بالمآل ظاهراً في حلية أكل ما قطع رأسه عمداً بالإطلاق. بل قوله

(ع) في الذيل: «و لكن لا يتعمد» قرينة على نظر السائل إلى صورة الخطأ، فيترجح بذلك احتمال كون فعل «قطع» مجهولاً.

حيث لا معنى للاستدراك بالنهي عن التعمد بعد الحكم بحلية أكل ما قطع رأسه عمداً.

و يشهد على ذلك - أي اختصاص الحلية بغير العمد - ما رواه علي بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر (ع) قال: «سألته عن الرجل ذبح فقطع الرأس قبل أن تبرد الذبيحة كان ذلك منه خطأ أو سبقتة السكين أو يؤكل ذلك؟ قال (ع): نعم، و لكن لا يعود «١».

فقوله: «و لكن لا يعود» يعني لا يعود عمداً حيث لا يصح هذا التعبير في تكرار الخطأ و الغفلة فقوله هذا بمعنى قوله: «و لكن لا يتعمد قطع رأسه» في صحيح الحلبي المزبور. و بهذا البيان فيقتد إطلاق الصحيح المذكور بما دلّ من

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٠ - ب ٩ - ح ٧.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢١٤

في الإبانة بلا اشكال (١) و الأحوط ترك أن تنزع الذبيحة (٢) بمعنى إصابة السكين إلى نخاعها - و هو الخيط الأبيض في وسط الفقار الممتد من الرقبة إلى عجز الذنب.

النصوص على حرمة أكل الذبيحة عند قطع رأسها عمداً. مع احتمال اختصاصه بصورة الغفلة لما قلناه.

هذا مضافاً إلى اختصاصه بالطير و نسبته مع مطلقات النهي عموم و خصوص مطلقاً.

(١) تبين وجهه مما بيناه آنفاً.

(٢) تنزع الذبيحة ٢ - بل لا تبعد دعوى حرمة الذبيحة وضعا بالتنزع عمداً و ذلك بدلالة صحيح الحلبي «١» و محمد بن مسلم «٢»

المتقدمين. فان الظاهر كون قوله: «و لا ينزع» عطفاً على مدخول «إذا» الشرطية لأنه الأصل في الواو فحملها على الاستثنائية و إرادة

النهي خلاف الظاهر. مع أن ظاهر النهي أيضاً الإرشاد إلى المانعية كما في الصحيحين الآخرين. ففي أحدهما: «و لا تنزعها حتى

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٧ - ب ١٥ - ح ٢.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٤٧ - ب ١٥ - ح ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبائح، ص: ٢١٥

...

تموت «١». و في الآخر: «لا تنزع الذبيحة حتى تموت فإذا مات فانزعها «٢»».

بقريته كون النهي عن التنخيع في عداد الأمر بالاستقبال في كلام واحد. و أما كون النهي عنه بعد الذبح بقريته قوله: «حتى تموت» و قوله: «و لا ينزع و لا يقطع الرقبة بعد ما يذبح» فلا ينافي اشتراطه في حلية الذبيحة كما أنّ صدور الحركة بعد الذبح معتبر في حليتها. فلا منافاة في كون عدم التنخيع شرطاً متأخراً، لمشروعية التذكية بأن اعتبر الشارع في التذكية خصوص فرى الأوداج لا أزيد - من قطع النخاع و إبانة الرأس - كما قال عدّه من القدماء قال في الجواهر «٣» - بعد استظهار عدم حرمة الذبيحة بذلك: «خلافاً للمحكي عن صريح النهاية و ابن زهرة و ظاهر ابن حمزة و الإسكافي تمسكاً بدعوى أنّ الذبح المشروع هو المشتمل على قطع الأربعة خاصّة فالزائد عليها يخرج عن كونه ذبحاً شرعاً فلا يكون مبيحاً و جرى مجرى ما لو قطع عضواً من أعضائه فمات». و أما إشكال صاحب الجواهر: «بأن مقتضاها حرمة الزيادة و ان لم تكن إبانة و لا أظنّ أحداً يقول بذلك». ففيه: أنّ القياس مع الفارق لاحتمال خصوصية في التنخيع و هو استناد زهوق الروح إليه دون فرى الأوداج كما ربما يتفق أن الذبيحة. بعد فرى أوداجها يتحرك بل يمشى و هذا الاحتمال غير آت في قطع سائر الأعضاء.

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٧ - ب ٦ - ح ١.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٧ - ب ٦ - ح ٢.

(٣) الجواهر / ج ٣٦ - ص ١٢٢.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبائح، ص: ٢١٧

ذكاة الجنين و أحكامها

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبائح، ص: ٢١٩

مسألة ٢١: لو خرج الجنين أو أخرج من بطن أمه فمعه حياة الأمّ أو موتها بدون التذكية لم يحلّ أكله (١)

إلّا إذا كان حيّاً و وقعت عليه التذكية و كذا إن خرج أو أخرج حياً من بطن أمه المذكاة فإنّه لا يحلّ إلّا

(١) حكم الجنين الخارج من بطن أمه الغير المذكاة ١ - لعدم كون الأمّ مذكاة في كلتا صورتين حتى يكون الجنين مذكى بتبع ذكاة أمه بلا - فرق بين قبل ولوج الروح و بين بعده لأنّه على الأوّل جزء مبان من بدن الحيّ أو الميت و لا إشكال في حرمة أكله. و على الثاني فان لم يخرج حيّاً فهو ميتة لم تقع عليه التذكية. و أما إذا خرج حياً من بطن أمه - الحيّ أو الميت - فمن الواضح عدم حليته بدون التذكية، لأنّه حيوان حيّ مستقلّ عن أمه فيدخل في عمومات التذكية كتاباً و سنة. فتعتبر التذكية في حلية أكله كسائر الحيوانات من دون فرق بين أن خرج أو أخرج من بطن أمه الحيّ أو الميت أو المذكاة.

هذا مضافاً إلى أنّه قد دلّ على ذلك بالخصوص فحوى موقّع عمّار عن أبي عبد الله (ع)، في حديث: «أنّه سأله عن الشاة تذبح فيموت ولدها في بطنها.

قال (ع): كله فإنّه حلال لأنّ ذكاته ذكاة أمه. فإن هو خرج و هو حيّ فاذبحه و كله فإن مات قبل أن تذبحه فلا تأكله. و كذلك البقر

و الإبل «١». حيث دلّ على اعتبار

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٣٧١ - ح ٨.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٢٠

بالتذكية فلو لم يذكّر لم يحلّ و إن كان عدمها من جهة عدم اتّساع الزّمان لها على الأقوى (١).

الذبح في حليّة أكل الجنين الحيّ الخارج من بطن أمه المذكاة فبالفحوى يدلّ على اعتبار الذبح في حليّة أكله إذا خرج حيّا من أمه الميت أو الحيّ لعدم ذكاتها حتى تستتبع ذكاة الولد.

(١) حكم الجنين إذا خرج حيّا و لم يتّسع الزمان لتذكيته ١- قد وقع الخلاف في حليّة أكل الجنين إذا خرج حيّا و كان حياته غير مستقرّة بحيث لم يتّسع الزمان لتذكيته. فذهب الشيخ في المبسوط و الشهيدان و غيرهم إلى الحليّة بدعوى إلحاقه بالميت عرفا فيكون ذكاته بذكاة أمه بمقتضى عموم النصوص الواردة في المقام. و لكن ذهب صاحب الشرائع و الجواهر و غيرهما إلى الحرمة. و استدّلوا عليها أولا: بأن مقتضى عمومات الكتاب و السنّة اعتبار التذكية بالذبح في حليّة أكل أيّ حيوان إلّا ما أخرجه الدليل - كالصيد و ما تعدّر ذبحه لاستعصاء و نحوه. و في المقام دلّت النصوص على إخراج خصوص الجنين الذي مات بعد ذبح أمه قبل خروجه من بطن أمه فيبقى الباقي تحت العموم فالجنين الذي مات قبل تذكية أمه أو بعد خروجه من بطنها تشمله العمومات الدالّة على اعتبار التذكية في حليّة أكل

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٢١

...

أيّ حيوان. فلا مناص من تذكيته و إلّا يحرم بمقتضى الأدلّة.

و ثانيا: بموثقة عمّار فإنّها دلّت بإطلاقها في خصوص المقام على الحرمة و ذلك لأنّ قوله: «فإن خرج و هو حيّ فاذبحه و كله فإن مات قبل أن تذبحه فلا تأكله» يشمل بإطلاقه الجنين الذي كان له حياة غير مستقرّة بعد خروجه من بطن أمه، و ان لم يتّسع الزمان لذبحه و لكن يصدق أنّه مات - بعد ما خرج من بطن أمه - قبل الذبح بلا ريب. فلا وجه لعدم دخوله تحت الإطلاق المزبور. اللهم إلّا أن يقال إنّ العرف لا يعدّ مثل هذا الجنين - الذي في شرف الموت بحيث لا تدوم حياته بعد ثوانى - حيّا بل يلحقه بالميت مع أنّ الأمر بالذبح و إن كان إرشاديا إلّا أنّ ظاهره الإرشاد إلى شرطية ما هو ممكن في نفسه مع قطع النظر عن الموانع العارضة من قبل المكلف.

توضيح ذلك: إنّ أدلّة اعتبار الشروط على قسمين فمنها: ما دلّ على اشتراط ما هو خارج عن الاختيار مثل قولهم (ع): «إذا دخل الوقت فصلّ» و لكن هذا النوع من الخطابات ليست بلسان الأمر بتحصيل الشرط لعدم معقولية الأمر بما هو غير ممكن في نفسه أو خارج عن الاختيار.

و منها: ما دلّ على اشتراط شيء في الواجبات - الوضعية أو التكليفية - بلسان الأمر بذلك الشيء مثل الأمر بتحصيل الطهور و الاستقبال في الصّلاة.

و من هذا القبيل - أي القسم الثاني - ما ورد في المقام من الأمر بالاستقبال في قوله: «و استقبل بذبيحتك القبلة» و منه أيضا الأمر بذبح الجنين

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٢٢

...

إذا خرج حيًّا فإنه إرشاد إلى اشتراط الذبح الممكن في نفسه.

إن قلت: لو كان الأمر كذلك فلا بدّ من الالتزام بحليّة كلّ حيوان مات لعدم إمكان ذبحه - و لو بغير الصيد أو الآلة الحديدية عند تعذّر ذبحه - وهذا ممّا لم يلتزم به أحد.

قلت: فرق بين هذا المقام و موارد المقيس عليه. فان المفروض أنّ في المقام قد دلّ الدليل على كون ذكاه الجنين بذكاه أمه فهي من قبيل المقتول بالصيد الذي يحلّ أكله ما لم يدرك تذكّيته.

كما في صحيح أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال: «و إن أدركت صيده فكان في يدك حيًّا فدكّه فإن عجل عليك فمات قبل أن تذكّيه فكل «(١)».

و لكن مع ذلك كلّ لا تخلو المسألة من إشكال نظرا إلى إطلاق قوله (ع):

«فإن مات قبل أن تذبحه فلا تأكله» في موثّق عمّار خصوصا بلحاظ كثرة اتّفاق ذلك في الخارج و ترك استتصال الامام (ع). فلا بدّ من الاجتناب عن أكل الجنين حينئذ بالاحتياط الواجب. و ان يشكل الفتوى بذلك نظرا إلى إشكال الإرشاد إلى شرطية غير الممكن. و أما الجواب عنه بأنّ الذبح ممكن بلحاظ قابلية الحيوان للتذكية فلا يخلو من مناقشة لأنّ بقابلية الحيوان للتذكية لا يصير الذبح مع عدم اتساع الزّمان ممكنا. فالإشكال المزبور باق على حاله. بل لا تبعد دعوى خروج هذا المصداق الغير الممكن عن الإطلاق المزبور تخصّصا

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢١٤ - ح ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٢٣

و اما لو خرج أو أخرج ميتا من بطن أمه المذكّاة حلّ أكله و كانت تذكّيته بتذكية أمه لكن بشرط كونه تام الخلقه و قد أشعر أو أوبر و إلّا فميتة (١).

أو انصرافه عنه بقرينه الاستحالة العقلية المذكورة. و على أيّ حال لا تخلو المسألة من الاشكال. و المرجع عند الشك و عدم نهوض الخطابات اللفظية إلى أصالة عدم التذكية.

(١) حلية أكل الجنين الخارج من بطن أمه المذكّاة ميتا ١- إذا خرج الجنين أو أخرج من بطن أمه المذكّاة قد دلّت عدّة نصوص معتبرة بالغة حدّ الاستفاضة على حلية أكله و كون تذكّيته بتذكية أمه و لكن لا مطلقا بل بشرط أن تتمّ خلقته و يشعر و يؤبر. فمنها: صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أحدهما (ع) عن قول الله عزّ و جلّ أَجَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةُ الْأَنْعَامِ. قال (ع): الجنين في بطن أمه إذا أشعر و أوبر فدكاته ذكاه أمه فذلك الذي عنى الله عزّ و جلّ «(١)».

و منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال: «إذا ذبحت الذبيحة فوجدت في بطنها ولدا تامّا فكل و إن لم يكن تامّا فلا تأكل «(٢)».

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٧٠ - ب ١٨ - ح ٧ - ٣.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٧٠ - ب ١٨ - ح ٧ - ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٢٤

...

و منها: معتبرة مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله (ع): «إنه قال في الجنين إذا أشعر فكل و إلا فلا تأكل» (١).
و منها: صحيح ابن مسكان عن أبي جعفر (ع): «إنه قال في الذبيحة تذبح و في بطنها ولد. قال (ع): إن كان تاماً فكله فإن ذكاته ذكاة أمه و إن لم يكن تاماً فلا تأكله» (٢).
و منها: صحيح جزّاح المدائني عن أبي عبد الله (ع): قال: «إذا ذبحت ذبيحة و في بطنها ولد تام فإن ذكاة أمه فإن لم يكن تاماً فلا تأكله» (٣).
و منها: ما رواه الصدوق في العيون بإسناده عن الفضل بن شاذان عن الرضا (ع) في كتابه إلى المأمون قال: «و ذكاة الجنين ذكاة أمه إذا أشعر و أوبر» (٤).
و منها: موثق سماعة قال: «سألته عن الشاة يذبحها و في بطنها ولد و قد أشعر قال: ذكاته ذكاة أمه» (٥).
و منها: صحيح يعقوب بن شعيب قال: «سألت أبا عبد الله (ع) عن الحوار تذكى أمه أ يؤكل بذكاتها؟ فقال (ع): إذا كان تاماً و نبت عليه الشعر فكل» (٦).
فان في هذه النصوص و إن لم يصرح باعتبار موت الجنين بسبب تذكية

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٧٠ - ب ١٨ - ح ٥.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٧٠ - ب ١٨ - ح ٦.

(٣) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٧٠ - ب ١٨ - ح ٧.

(٤) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٧١ - ح ١٢.

(٥) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٩ - ب ١٨ - ح ١.

(٦) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٦٩ - ب ١٨ - ح ٢.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٢٥

...

الأم قبل أن يخرج من بطنها إلا أن ذلك يستفاد منها بالوضوح. و الوجه فيه أنه لا معنى للحكم بتذكيته إلا في فرض زهوق روحه فلا معنى للحكم بتذكيته مع كونه حياً بعد الخروج من البطن و أمياً كون موته بسبب تذكية الأم فيمكن استفادته من قوله (ع): «ذكاته ذكاة أمه». لأن معناه كون ذكاة الجنين تابعة لذكاة أمه و حاصلة بذكاتها. و لذا لا يصح هذا التعبير فيما إذا مات الجنين قبل تذكية الأم.

هذا مضافاً إلى أنه دلّت على ذلك بالخصوص موثقة عمّار عن أبي عبد الله (ع) في حديث: «أنه سأله عن الشاة تذبح فيموت ولدها في بطنها. قال (ع):

كله فإنه حلال لأن ذكاته ذكاة أمه فإن هو خرج و هو حيّ فاذبحه و كل» (١).

حيث إنه (ع) طبق الكبرى المذكورة على ما فرضه السائل من موت الجنين في البطن بسبب الذبح لظهور السؤال عن «الشاة تذبح فيموت ولدها في بطنها» في ذلك و قد علّل الإمام (ع) حلية أكل الجنين حينئذ بأن ذكاته ذكاة أمه.

ثم إن ظاهر بعض هذه النصوص و ان كان كفاية واحد من الاشعار و الايبار إلا أن ظاهر بعضها اعتبارهما معا كما في صحيح محمد

بن مسلم قال:

«سألت أحدهما (ع) عن قول الله عزّ وجلّ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ، قال: الجنين في بطن أمه إذا أشعر و أوبر فذكاته ذكاة أمه «٢»».

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٧١ - ب ١٨ - ح ٨.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٧٠ - ب ١٨ - ح ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٢٦

و لا فرق في حليته مع الشرط المزبور بين ما لم تلجه الروح و بين ما ولجته و مات في بطن أمه على الأقوى (١).

و مقتضى الصّناعة تقييد إطلاق النصوص به فلا- بدّ من القول باعتبارها إلما في الحيوان الذي لا- يعتاد فيه أحدهما فهو خارج عن منصرف النصوص.

(١) لا- يعتبر ولوج الروح في حلية الجنين بذكاة أمه ١- ذهب في الجواهر إلى اعتبار ولوج الروح مستدلا بعدم صدق التذكية المفروض اعتبارها في حلية أكل الجنين و لو يتبع تذكية أمه.

قال (قده): «و أما لو خرج تامّ الخلقه حتى في الشعر قبل أن تلجه الروح فربما ظهر من بعض الناس حلّه لأصل الإباحة إلّا أنّ الظاهر خلافه لظهور الأدلة في اعتبار تذكية الجنين في حلّه و أنّ تذكته بتذكية أمه فلا يحلّ بدونها لعدم التذكية حينئذ بل ذلك هو مقتضى حصر تذكته بتذكيته «١»».

و قد يستدلّ على ذلك بموت عمّار حيث حكم الامام (ع) بحلية أكل الجنين إذا مات في بطن امه بعد الذبح و إنّ الموت هو زهوق الروح و لا يكون إلّا بعد ولوجه و استدلل أيضا بأنّ تمامية الخلقه لا ينفك عن ولوج الروح.

و يرد على الوجه الأول: أنّ معنى قولهم (ع) «ذكاة الجنين ذكاة أمه» نفى

(١) الجواهر/ ج ٣٦ - ص ١٨٥.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٢٧

...

احتياج الجنين إلى الذكاة. فالمقصود أنّه لا يحتاج إلى الذكاة بل يكفي في حلية أكله ذكاة أمه. و هذا أعمّ من أن يكون قابلاً للتذكية بولوج الروح و إن لم يكن قابلاً لها لعدم ولوج الروح فيه. فان في الفرض الثاني يصحّ أن يقال: إنّهُ و إن ليس قابلاً للتذكية و لكن ذكاة أمه كافية في حلية أكله. و بعبارة أخرى إنّهُ في حكم المذكي من جهة حلية أكله بذكاة أمه.

و يرد على الوجه الثاني: أنّ موت الولد في بطن أمه بعد ذبحها إنّما فرض في كلام السائل. و حكم الامام (ع) بحليته بتطبيق كبرى «ذكاته ذكاة أمه» على مورد فرض السائل لا ينافي عموميتها. بل مقتضى التعليل بها التعميم.

و يرد على الوجه الثالث: أنّ الذي لا ينفك عن نبات أعضاء الجنين و تمامية الخلقه هو الروح النباتي و أمّا الروح الحيواني فإنّما يلج بعد تماميتها كما في جنين الإنسان.

و الحاصل: أنّ إطلاق نصوص المقام يقتضى حلية أكل الجنين بذكاة أمه إذا تمت خلقتة و أشعر أو أوبر مطلقاً، سواء ولج فيه الروح قبل التذكية أم لا. و لم يثبت مقيد لهذا الإطلاق.

و في قبال ذلك ذهب جمع من الفقهاء إلى اعتبار عدم ولوج الروح في حلية أكل الجنين بذكاة أمه كالشيخ و القاضي و ابن حمزة و

الديلمى و الحلى - على ما حكى - فقالوا: إن الجنين لو خرج من بطن أمه ميتا بعد ولوج الروح كان ميتة يحرم أكله حتى فيما إذا تمت خلخته و أشعر و أوبر.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٢٨

...

و استدلوا عليه بأن ظاهر قولهم (ع): «ذكاة الجنين ذكاة أمه» عدم استقلال الجنين عن أمه في الحياة. و الوجه في ذلك أن تبعيته لأمه في الذكاة يتطلب تبعيته لها في الحياة، و إنما فلو كان له حياة مستقلة عن أمه يكون ذا كند مثل أى حيوان آخر مشمولاً لعمومات التذكية.

و فيه: أن ظاهر إطلاقات المقام و ترك استئصال الامام (ع) يدفع اعتبار عدم ولوج الروح. هذا مع أن توهم احتياج الجنين إلى الذكاة إنما يكون بعد ولوج الروح كما كان مرتكزا في ذهن المستدل. و إنما يناسب قولهم: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» دفع هذا الوهم و من هنا لو لم تكن نصوص المقام ظاهرة في اعتبار ولوج الروح في حلية أكله بذكاة أمه - كما قال في الجواهر - لا دلالة لها على اعتبار عدمه قطعا.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٢٩

مسألة ٢٢: لو كان الجنين حيا حال إيقاع الذبح أو النحر على أمه و مات بعده قبل أن يشق بطنها و يستخرج منها،

حلّ على الأقوى (١) لو بادر على شق بطنها و لم يدرك حياته. بل و لو لم يبادر و لم يؤخر زائدا على القدر المتعارف في شق بطون الذبائح بعد الذبح (٢) و ان كان الأحوط المبادرة و عدم التأخير حتى بالقدر المتعارف.

(١) لا تجب المبادرة إلى شق بطن الأم المذكاة لإخراج الجنين ١- بل لا إشكال في حلية الجنين حينئذ حيث لا قصور لإطلاق قولهم (ع): «ذكاة الجنين ذكاة أمه» في شموله لهذا الفرض. مضافا إلى دلالة موثقة عمّار على حلية أكله بالخصوص. فان قول الصادق (ع) - حينما سئل عن شاة و مات ولدها في بطنها -: «كله فإنه حلال لأن ذكاته ذكاة أمه» لا إشكال في شموله للمقام. خصوصا بعموم التعليل و ترك استئصاله (ع)، فإن ظاهره كفاية ذكاة الأم في تذكية الولد مطلقا و أن ذكاة الولد يتحقق بمجرد ذكاة أمه إذا تحقق موته في البطن و لم يخرج حيا.

(٢) ظهر ممّا قلنا عدم وجه لوجوب المبادرة إلى شق بطن الأم. و احتياط الماتن «قده» هنا استجابى لسبقه بالفتوى بالحلية. و لكن وجه الاحتياط غير معلوم و لعله احتمال استناد زهوق روح الولد إلى التأخير المتعارف عند عدم المبادرة.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٣٠

و لو أخر زائدا عن المتعارف و مات قبل أن يشق البطن فالأحوط الاجتناب عنه (١).

(١) لو أخر في إخراج الجنين من بطن أمه المذكاة ١- هذا الاحتياط وجوبى لعدم شمول فتوى الماتن «قده» بالحلية لهذا الفرض. و الوجه فيه ظاهرا انصراف إطلاقات تذكية الجنين بذكاة أمه - في النصوص المطلقة و في موثقة عمّار - عن هذه الصورة. حيث أنها ظاهرة في الخروج أو الإخراج المتعارف. و لكنّه غير وجيه لعدم قصور إطلاقات نصوص المقام خصوصا تعليله (ع) في موثقة عمّار لكونه في فرض موت الجنين في بطن أمه مع ترك استئصاله (ع). فان ظاهر ذلك كون ذكاة الأم سببا لتذكية الجنين عند الشارع مطلقا من دون دخل لاستناد زهوق روح الجنين إلى زهوق روح أمه لعدم دليل عليه بل هو خلاف ظاهر الإطلاق و إلّا يلزم الحكم

بعدم حليّة الجنين ما لم يعلم استناد زهوق روحه إلى زهوق روح أمه و إن خرج ميتا من بطن أمه بعد ذكاتها و هذا مما لم يلتزم به أحد.

فالظاهر من النصوص أن في ذكاه الجنين لا يشترط أزيد من أمرين:

أحدهما: تذكية الأم و الآخر: عدم خروج الحيوان حيا من بطن أمه. و إن شئت فقل: خروجه من بطن أمه ميتا. و عليه فيحكم بحليّة الجنين إذا مات في بطن

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٣١

...

أمه - بعد ذكاتها - مطلقا سواء تأخر خروجه أو إخراجها زائدا عن المتعارف أم لا، إلا إذا علم كون التأخير سببا تاما لموت الولد من دون دخل لتذكية الأم و لكن لا علم بذلك غالبا لوضوح دخل تذكية الأم في موت الولد عند التأخير و لذا لا يموت به عند حياة أمه. و استناد موته إلى الجزء الأخير من العلة - و هو التأخير - لا ينفي دخل تذكية الأم في موت ولده و ظاهر نصوص المقام كفاية مجرد دخل تذكية الأم في موت الجنين.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٣٣

ما يقبل التذكية من الحيوانات و ما لا يقبلها

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٣٥

مسألة ٢٣: لا إشكال في وقوع التذكية على كل حيوان حلّ اكله ذانا (١).

(١) وقوع التذكية على الحيوان المأكول اللحم ١- إن الحيوان - بلحاظ قبول التذكية - ينقسم إلى مأكول اللحم و غيره. و الثانى إلى نجس العين و غيره. و غير نجس العين ينقسم إلى ما لا نفس سائله له و إلى ما له نفس سائله. و ما له النفس السائلة ينقسم إلى السباع و المسوخات و الحشرات و غيرها.

و أما الإنسان فهو خارج عن موضوع التذكية بالاتفاق و ضرورة الدين و إن أدلة التذكية منصرفة عنه بلا ريب.

و يقع البحث عن كل قسم على حدة في أنه هل يقبل التذكية أم لا؟ أما المأكول اللحم فيقع عليه التذكية بلا خلاف و لا إشكال و قد دلّ عليه الكتاب و السنة المتواترة.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٣٦

و ان حرم بالعارض كالجلال و الموطوء (١) بحريا كان أو برّيا

فمن الكتاب: قوله تعالى وَ مَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ قَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ (١). فإن تجويز أكل ما ذكر اسم الله عليه من الحيوان بقريته قوله وَ قَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ لا يبقى أى شك في أن المقصود تجويز أكل الحيوان المأكول اللحم. و كذا غيرها من الآيات الدالّة على حليّة أكل الحيوان المذكى فهي نصوص كثيرة على حدّ من الكثرة لا حاجة إلى ذكرها. و أمّا غير مأكول اللحم بأنواعه فيأتى البحث عنه خلال فقرات هذه المسألة.

(١) حكم الجلال و قبوله التذكية ١- الجلال - كما قال في الشرائع - هو الحيوان الذى يغتذى من عذرة الإنسان لا غير. فذهب المشهور إلى حرمة أكله حتى يستبرأ و حكى عن الإسكافى و الشيخ الكراهة. و لكن نقل في الجواهر أنه قائل بالكراهة فى الذى كان أكثر

علفه العذرة لا الذي لا علف له غيرها. فعلى أى حال لا إشكال

(١) الأنعام / ١١٩.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبائح، ص: ٢٣٧

...

فى أصل حرمة أكل الحيوان الجلال قبل الاستبراء لدلالة النصوص المعتبرة المروية من طرق العامة و الخاصة:

مثل صحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله (ع) قال: «لا تأكلوا لحوم الجلالات و إن أصابك من عرقها فاغسله «١»».

و موثقة السكونى عن أبى عبد الله جعفر عن محمّد (ع): «قال: قال أمير المؤمنين (ع): الدجاجة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى تغتذى ثلاثة أيام و البطّة الجلالة بخمسة أيام و الشاة الجلالة عشرة أيام و البقرة الجلالة عشرين يوما و الناقة الجلالة أربعين يوما «٢»». و غيرهما من النصوص الكثيرة، سيأتى ذكرها مفصلاً فى ضمن مسائل الأطعمة المحرّمة.

و إنّما الكلام هنا أنّ الجلال هل يقبل التذكية حتى يطهر جلده و لحمه؟

فربّما يستدلّ على عدم قبوله للتذكية - ما دام جلالاً - بأمره (ع) بغسل عرقه بدعوى ظهوره فى نجاسة عرقه و هو كاشف عن نجاسة بدنه. فيكون من قبيل نجس العين الذى لا يقبل التذكية.

و ردّ ذلك بوجهين: أحدهما: ما قال فى الجواهر من أنّ الأمر بغسل العرق أعمّ من نجاسة الحيوان و من العرق نفسه خصوصاً بعد الشهرة على الطّهارة، إذ يمكن كون الأمر بغسله لأجل الصّلاة باعتبار صيرورته فضله ما لا يؤكل لحمه

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٣٥٤ - ب ٢٧ - ح ١.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٣٥٦ - ب ٢٨ - ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبائح، ص: ٢٣٨

...

المانعة من الصّيلة و إن كانت طاهرة. و بهذا تبين ضعف ما ذهب إليه فى كشف اللثام و ما حكاه عن الفاضل فى المنتهى من القول بالنجاسة.

و ثانيهما: ما عن بعض أساتذتنا من أنّ الأمر بالغسل إذا تعلّق بموضع الإصابة - من الثوب و البدن - كاشف عن تنجسه بالإصابة. و إن تعلّق الأمر بنفس الشىء المصيب إنّما يدل على مانعيته للصّلاة فيكون الأمر بغسله لأجل رفع المانع عن الصّلاة و لا يكشف عن نجاسة الموضع. و فى المقام قد تعلّق الأمر بغسل عرق الموطوء الذى أصاب بدن الإنسان لا نفس البدن فيكشف عن مانعيته للصّيلة. و لعلّه لأجل كونه فضله ما لا يؤكل لحمه - و ان كانت طاهرة - كما قال فى الجواهر.

هذا مجمل الكلام فى الجلال و سيأتى البحث عن ذلك تفصيلاً فى الأطعمة المحرّمة إن شاء الله. و سنتعرّض هناك للبحث عمّا يحصل به الجلل و المدّة التى يحصل فيها الجلل و أنّ التعذّي بالعذرة يترتب عليه حكم الجلل دون غيرها من النجاسات. و المدّة التى يستبرء فيها أنواع الحيوانات الجلالة.

حكم الموطوء لا اشكال و لا خلاف فى حرمة أكله و قد دلّت على ذلك النصوص المعتبرة المستفيضة. و إنّما الكلام فى أنّه هل يقبل التذكية أم لا. قال فى الجواهر: «لا إشكال فى قبول ما كانت حرمة عارضه فيها كالجلال و الموطوء

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٣٩

...

للاستصحاب. و أما غيره فقد عرفت أن الأصل عدم التذكية إلا ما يندرج منها في الصحيح المزبور «١». مقصوده صحيح ابن بكير «٢» بدعوى ظهوره في كون ما يحرم أكله من الحيوان قابلاً للتذكية و ان لا تصح الصلابة في أجزائه و ذلك لفرض الذكاة فيه بقوله (ع): «ذكاه الذبيح أم لم يذكه».

و قد يستدل على عدم قبوله للتذكية بعدة نصوص:

منها: صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) - المروي عن الرضا (ع) و الكاظم (ع) أيضا - في الرجل يأتي البهيمة فقالوا (ع) جميعا «إن كانت البهيمة للفاعل ذبحت فإذا ماتت أحرقت بالنار و لم ينتفع بها و ضرب هو خمسة و عشرون سوطا - ربع حد الزاني. و إن لم تكن البهيمة له قومت و أخذ ثمنها منه و دفع إلى صاحبها و ذبحت و أحرقت بالنار و لم ينتفع بها و ضرب خمسة و عشرون سوطا. فقلت: و ما ذنب البهيمة؟ فقال (ع): لا - ذنب لها و لكن رسول الله (ص) فعل هذا و أمر به لكي لا يجترئ الناس بالبهائم و ينقطع النسل «٣».

(١) الجواهر/ ج ٣٦ - ص ٢٠١.

(٢) رواه عن الصادق (ع) قال: «هذا عن رسول الله (ص) فاحفظ ذلك يا زارة».

فإن كان ممّا يؤكل لحمه فالصلابة في وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كلّ شيء منه جائز إذا علمت أنه ذكي و قد ذكاه الذبيح. و ان كان غير ذلك ممّا قد نهيت عن أكله و حرّم عليك أكله فالصلابة في كلّ شيء منه فاسد ذكاه الذبيح أم لم يذكه».

الوسائل/ ج ٣ - ص ٢٥٠ - ب ٢ - ح ١.

(٣) الوسائل/ ج ١٨ - ص ٥٧٠ - ب ١ - ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٤٠

...

و منها: حسنة سدير عن الباقر (ع): «في الرجل يأتي البهيمة قال: يجلد دون الحدّ و يغرم قيمة البهيمة لصاحبها لأنه أفسدها عليه و تذبح و تحرق إن كانت ممّا يؤكل لحمه و إن كانت ممّا يركب ظهره غرم قيمتها و جلد دون الحدّ و أخرجها من المدينة التي فعل بها فيها إلى بلاد أخرى حيث لا تعرف فيبيعها فيها كيلا يعير بها صاحبها «١».

و منها: صحيح محمد بن عيسى عن الرجل «و هو العسكري (ع): «إنه سئل عن رجل نظر إلى راع نزا على شاه قال (ع): إن عرفها ذبحها و أحرقتها و إن لم يعرفها قسمها نصفين أبدا حتى يقع السهم فتذبح و تحرق و قد نجت سائرهما». «٢»

و منها: ما رواه الحسن بن علي بن شعبة في تحف العقول عن أبي الحسن الثالث (ع) في جواب مسائل يحيى بن أكثم قال (ع): «و أمّا الرجل الناظر إلى الراعي و قد نزا إلى شاه فإن عرفها ذبحها و أحرقتها و إن لم يعرفها قسم الغنم قسمين و ساهم بينهما فإذا وقع على أحد النصفين فقد نجا النصف الآخر ثم يفرق النصف الآخر فلا يزال كذلك حتى يبقى شاتان فيقرع بينهما فأيهما وقع السهم بها ذبحت و أحرقت و نجى سائر الغنم «٣».

بتقريب أن الأمر بإحراق الموطوء و الحكم بعدم جواز الانتفاع منه و بأن

(١) الوسائل/ ج ١٨- ص ٥٧١- ح ٤.

(٢) الوسائل/ ج ١٦- ص ٣٥٨- ب ٣٠- ح ١.

(٣) الوسائل/ ج ١٦- ص ٣٥٩- ب ٣٠- ح ٤.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٤١

...

الوطئ إفساده كاشف عن عدم قبوله للتذكية. حيث إنّه لو كان قابلاً للتذكية لم يكن منعا في الانتفاع منه و لم يصّر فاسدا حينئذ حتى يحرق.

و فيه أنّ مدلول هذه النصوص عدم جواز الانتفاع بالحيوان الموطوء في الأكل و يكون الأمر باحراقه بغرض المنع عن أكله. و إنّ ما ورد في حسنة سدير أنّ الواطئ أفسد البهيمه يكون بلحاظ سقوطه عن الانتفاع بالأكل. و الحاصل أنّ غاية مدلول هذه النصوص حرمة الانتفاع بالحيوان الموطوء بالأكل و هذا لا ينافي بقاء قابليته للتذكية و قد يستشهد لذلك:

أولاً: بتفصيل الامام (ع) في حسنة سدير بين ما كان الانتفاع منه بالأكل و بين ما كان الانتفاع منه بالركوب حيث قال (ع): «تذبح و تحرق إن كانت ممّا يوكل لحمه و إن كانت ممّا يركب ظهره غرم قيمتها و جلد دون الحدّ و أخرجها من المدينة التي فعل بها فيها إلى بلاد أخرى حيث لا- تعرف فيبيعها فيها كيلا- يعيّر بها صاحبها «١»». نظرا إلى أنّ حكمه (ع) ببيع الموطوء المركوب و تجويز الانتفاع منه بغير الأكل كاشف عن وقوع التذكية على الحيوان الموطوء و إلّا لم يكن فرق بين الأكل و بين سائر أنحاء الانتفاع في عدم الجواز.

و يمكن المناقشة فيه بأنّ جواز بيع الموطوء المركوب لأجل الانتفاع به في الركوب لا يثبت قبوله للتذكية كما أنّ الكلب المعلن يجوز الانتفاع منه في الصيد. فانّ الركوب أساسا لا يتوقّف على كون المركوب قابلاً للتذكية و هذا

(١) الوسائل/ ج ١٨- ص ٥٧١- ب ١- ح ٤.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٤٢

...

بخلاف الأكل.

و ثانيا: أمر الإمام (ع) في هذه النصوص بالذبح قبل الإحراق و ظاهره عدم زوال قابلية الحيوان للتذكية بالوطئ. و هذا الوجه متين لا غبار عليه.

إن قلت: لا يستلزم الذبح التذكية بل هو أعمّ منها. و يشهد على ذلك قوله (ع) في ذيل صحيح ابن بكير: «ذكاه الذّبح أم لم يذكّه» فإنّه (ع) نفى الملازمة بين الذبح و بين التذكية فيما يحرم أكل لحمه من الحيوان. و أمّا وجه الأمر بالذبح في المقام فلعله لكون إحراق الحيوان حال حياته موجبا لتعذيبه و لا يرضى به الشارع.

قلت: سلّمنا أنّ الذّبح أعمّ من التذكية إلّا أنّ في المقام توجد القرينة على أنّ الذّبح لأجل التذكية. حيث لا وجه للأمر به غيرها و أمّا الوجه المذكور فلا- يصحّ لتوجيه الأمر به و ذلك لوضوح انتفاء التعذيب بقتل الحيوان قبل إحراقه بأيّ نحو كان. و لا يتوقّف ذلك على الذبح.

و الحاصل: إنّ نصوص المقام لا تدلّ على عدم قابلية الموطوء للتذكية بل هو خلاف ظاهر الأمر بالذبح قبل الإحراق. و إنّ يمكن

الإشكال بأنه لا تترتب أية ثمرة على التذكية لوجوب إحراقه و حرمة أكله و أما الزكوب في الموطوء المركوب فليس انتفاعا متوقفا على التذكية. و أما احتمال كون الأمر بالذبح لكونه من أسهل أنواع القتل و أبعاد عن تعذيب الحيوان من سائر الأنحاء فليس بشيء.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد والذباحة، ص: ٢٤٣

وحشيا كان أو إنسيًا طيرا كان أو غيره، و إن اختلف في كيفية التذكية على ما مر.

و أثر التذكية فيها طهارة لحمها و جلدها و حليتها لحمها- لو لم يحرم بالعارض (١). و أميا غير المأكول من الحيوان فما ليس له نفس سائلة لا أثر للتذكية فيه لا من حيث الطهارة و لا من حيث الحلية لأنه طاهر و محرّم أكله على كل حال.

ثم إنّ الاستفادة من نصوص المقام اختصاص حرمة الأكل و وجوب الإحراق بالموطوء من البهائم لا من غيرها من أنواع الحيوانات و سيأتي البحث عن أحكام الحيوان الموطوء مفضلا في الأطعمة المحرمة.

(١) أثر التذكية في مأكول اللحم و غيره ١- فان مقتضى الاستثناء من حرمة الميتة و.. في قوله تعالى [□]إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ حَلِيَةً أَكَلِ الْمَذَكِّي. و مقتضى المقابلة بينهما الخروج من عنوان الميتة إلى المذكي. فلا تترتب عليه أحكام الميتة التي منها النجاسة بل صرح في النصوص بطهارته و جواز الصلابة في اجزائه. كما في صحيح ابن بكير عن أبي عبد الله (ع) قال: «هذا عن رسول الله فاحفظ يا زرارة فإن كان ممّا يؤكل لحمه فالصلابة في وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شيء منه جائزة إذا علمت أنه

دليل تحرير الوسيلة - الصيد والذباحة، ص: ٢٤٤

و ما كان له نفس سائلة فإن كان نجس العين كالكلب و الخنزير فليس قابلا للتذكية (١) و كذا المسوخ غير السباع كالفيل و الدبّ و القرد

ذكيّ قد ذكاه الذّبح فإن كان غير ذلك ممّا نهيت عن أكله و حرّم عليك أكله فالصّيلة في كلّ شيء منه فاسده ذكاه الذّبح أم لم يذكّه «(١)»، و غيره من النصوص المعتبرة لا حاجة الى ذكرها.

و من الواضح أنّ حلية اللحم إنّما تترتب على التذكية إذا لم يكن أكل لحم الحيوان المذكي حراما بالعارض كما في الجلال و موطوء الإنسان. و قلنا إنّ لا منافاة بين حرمة أكل لحمه و بين طهارته بالتذكية كما في ما لا نفس سائلة له فإنّه طاهر، محرّم أكله.

(١) أميا نجس العين فلا- إشكال في عدم قبوله للتذكية بل من ضروريات الدين. و أميا جواز الانتفاع بالكلب في غير جهة الأكل كالصيد و تذكية الحيوان يأمسكه فلا ينافي عدم قبول نفسه للتذكية كما هو واضح.

(١) الوسائل/ ج ٣- ص ٢٥٠- ب ٢- ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد والذباحة، ص: ٢٤٥

و نحوها (١) و كذا الحشرات و هي الدوابّ الصّغار التي تسكن باطن الأرض كالفأرة و ابن عرس و الضبّ و نحوها على الأحوط الذي لا يترك فيهما.

(١) وقوع التذكية على المسوخ ١- قد وقع الخلاف في انّ المسوخ هل تقبل التذكية أم لا. فنسب في الجواهر إلى المشهور عدم وقوع التذكية فيها و منهم الشيخ و الديلمي و ابن حمزة. و ذهب السيد المرتضى و الشهيد إلى مشروعيتها التذكية فيها، بل نسبه في كشف اللثام إلى المشهور و في غاية المراد إلى الأكثر.

و استدلل على عدم وقوع التذكية فيها بخبر علي بن أبي حمزة قال:

«سألت أبا عبد الله و أبا الحسن عليهما السلام عن لباس الفراء و الصيالة فيها فقال: لا تصلّ فيها إلّا ما كان منه ذكياً. قلت: أو ليس الذكّي ما ذكى بالحديد؟ قال: بلى إذا كان ممّا يؤكل لحمه» (١)». حيث دلّ قوله (ع): «بلى إذا كان ممّا يؤكل لحمه» بمفهومه على عدم وقوع التذكية في كلّ ما يحرم أكل لحمه و في المقام قد دلّت النصوص المعتبرة على حرمة أكل لحم المسوخ.

(١) الوسائل / ج ٣ - ص ٢٥٢ - ب ٣ - ح ٣.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٤٦

...

فمنها: موثقة سماعة بن مهران عن أبي عبد الله (ع) في حديث «قال (ع): و حرّم الله و رسوله المسوخ جميعاً» (١)». و منها: حسنة الحسين بن خالد قال: قلت لأبي الحسن (ع): «أ يحلّ أكل لحم الفيل؟ فقال (ع): لا فقلت: لم؟ فقال (ع): لأنّه مثله و قد حرّم الله لحوم الأمساخ و لحم ما مثل به في صورها» (٢)». و منها: صحيح الحلبي قال: «سألته عن أكل الضبّ فقال: إنّ الضبّ و الفارة و القرده و الخنازير مسوخ» (٣)». و غيرها من النصوص الكثيرة.

و فيه: أن ما دلّ من النصوص على حرمة أكل المسوخ لا تدلّ على عدم وقوع التذكية فيها إلّا بضميمة خبر علي بن أبي حمزة. و لكنّه ضعيف لوقوع عبد الله بن إسحاق العلوي و محمد بن سليمان الديلمي في طريقه و لم يرد فيهما توثيق. مضافاً إلى ضعف علي بن أبي حمزة البطائني.

فلا- دليل على عدم قابلية المسوخ للتذكية و قد سبق قوله (ع): «ذكاه الذبح أم لم يذكّه» في ذيل صحيح ابن بكير حيث دلّ على مشروعية التذكية فيما لا- يؤكل لحمه في الجملة و لم يرد في المقام دليل على كون المسوخ ممّا لا يقبل التذكية. هذا مضافاً إلى دخوله في عموم ما دلّ من النصوص على وقوع التذكية في جميع ما يحرم أكله مثل صحيح علي بن يقطين قال: «سألت

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٣١٣ - ب ٢ - ح ٣.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٣١٣ - ب ٢ - ح ٢.

(٣) الوسائل / ج ١٦ - ص ٣١٣ - ب ٢ - ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٤٧

الطهارة لا تخلو من وجه (١).

و أمّا السباع و هي ما تفترس الحيوان و تأكل اللحم سواء كانت من الوحوش كالأسد و النمر و الفهد و الثعلب و ابن آوى و غيرها أو من

أبا الحسن (ع) عن لباس الفراء و السمور و الفنك و الثعالب و جميع الجلود. قال (ع): لا بأس بذلك» (١)».

نعم لا تصحّ الصيالة في شيء منها لدلالة النصوص المعتبرة على عدم جواز الصيالة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه. كما في صحيح ابن بكير حيث قال الصادق (ع) في ذيله: «و إن كان غير ذلك ممّا قد نهيت عن أكله و حرّم عليك أكله فالصيالة في كلّ شيء منه فاسد ذكاه الذبح أم لم يذكّه» (٢)». و غيره من النصوص المعتبرة» (٣)».

(١) هل تقع التذكية على الحشرات؟ ١- خلافا لصاحب الشرائع، قال: «في وقوع الذكاه عليها- أى الحشرات- تردّد أشبهه أنه لا يقع». وقد نسبه في الجواهر إلى الأكثر بل المشهور. ولكن الأقوى طهارتها بالتذكية وإن يحرم أكله ولا تصح الصلاة فيها.

(١) الوسائل/ ج ٣- ص ٢٥٥- ب ٥- ح ١.

(٢) الوسائل/ ج ٣- ص ٢٥٠- ب ٢- ح ١ و غيرها.

(٣) الوسائل/ ج ٣- ص ٢٥٠- ب ٢- ح ١ و غيرها.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٤٨

الطيور كالصقر و البازى و الباشق و غيرها فالأقوى قبولها للتذكية (١).

أما وجه طهارتها بالتذكية فلما قدّمناه فى المسوخ. و أمّا حرمة أكلها فللإجماع بقسميه. و أمّا عدم صحة الصلاة فيها، فقد دلّ عليه ذيل صحيح ابن بكير المتقدم ذكره آنفاً و غيرها من النصوص. و عليه فلا وجه لوجوب الاحتياط حتى فى الفأرة و الضبّ اللّذين عدّا فى النصوص من المسوخات و ذلك لجواز التذكية فيها.

اللهم إلاً أن يقال بانصراف قوله: «جميع الجلود» فى صحيح ابن يقطين عن الحشرات خصوصاً بقريته المذكورات فى السؤال و لكنّه مشكل بعد دلالة لفظ الجميع على العموم و ضعاً.

(١) وقوع التذكية على السباع ١- وفاقاً للمشهور بل عن غاية المراد نفى الخلاف. و عن السرائر و غيره دعوى الإجماع و الاتفاق خلافاً للمفيد و سلّار و ابن حمزة حيث حكى عنهم عدم وقوع التذكية فى السباع.

و استدل فى الجواهر للمشهور:

أولاً: بإطلاق موثقتى سماعة إحداهما: ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال: «سألته عن جلود السباع

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٤٩

...

أ ينتفع بها؟ فقال (ع): إذا رميت و سميت فانتفع بجلده و أمّا الميتة فلا «١». و ثانيتهما: ما رواه بإسناده عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: «سألته عن لحوم السباع و جلودها؟ فقال: أمّا لحوم السباع و السباع من الطير و الدواب فإنّنا نكرهه. و أمّا جلودها فاركبوا عليها و لا تلبسوا منها شيئاً تصلون فيه «٢».

و عموم صحيح على بن يقطين قال: «سألته أبا الحسن (ع) عن لباس الفراء و السيمور و الفنك و الثعالب و جميع الجلود قال: لا بأس بذلك «٣». بتقريب أنه لو لم يقع التذكية على السباع لصارت ميتة و لم يحل الانتفاع بها قطعاً لما دلّ من النصوص على عدم جواز الانتفاع بشيء من أجزاء الميتة.

كما فى صحيح على بن أبى المغيرة قال: «قلت لأبى عبد الله (ع): الميتة ينتفع منها بشيء؟ فقال (ع): لا، الحديث «٤». و غيرها من النصوص. فيدلنا ذلك على وقوع التذكية فى السباع.

هذا مضافاً إلى ما ورد بالخصوص من النصوص الدالة على جواز الانتفاع بأجزاء بعض السباع مثل الثعالب و السمور. كما دلّ عليه

صحيح أبى

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٣٦٨ - ب ٣٤ - ح ٤.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٣٢١ - ح ٤.

(٣) الوسائل / ج ٣ - ص ٢٥٥ - ح ١.

(٤) الوسائل / ج ١٦ - ص ٣٦٨ - ب ٣٤ - ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد والذباحة، ص: ٢٥٠

...

على الحسن بن راشد في حديث قال: قلت لأبي جعفر (ع): «التَّعَالِبُ يَصَلِّي فِيهَا؟» قال (ع): لا و لكن تلبس بعد الصَّلَاة. قلت: أصَلِّي فِي التَّوْبِ الَّذِي يَلِيهِ؟ قال (ع): لا «١»». و غيره من النصوص فراجع.

و ثانيا: بالسيرة المستمرة في جميع الأعصار و الأمصار على استعمال جلود السباع في غير الصَّلَاة من الفراء و الخفاف و أغماد السيوف و دلاء السقى و الألبسة التي يتقى بها من البرد خصوصا في الرِّعَاء.

و ممَّا يُؤَيِّدُ استقرار هذه السيرة و اتصالها بزمان المعصوم ما حكى عن بعض فقهاءنا الأقدمين من إجماع الأصحاب و اتِّفَاقهم على وقوع التذكية في جلود السباع كما عن السرائر و غيره و عن غاية المراد نفى الخلاف في ذلك.

و التحقيق أن استدلاله بهذين الوجهين تام لا غبار عليه. و أمَّا ما حكى عن المفيد و الشيخ في الخلاف و سلَّار و ابن حمزة من عدم وقوع التذكية على السَّبَاع فلا يصغى إليه لعدم دليل لهم على ذلك غير خبر أبي مخلد. رواه الشيخ بإسناده عن علي بن أسباط عن أبي مخلد السراج قال: «كنت عند أبي عبد الله (ع) إذ دخل عليه معتب فقال: بالباب رجلان. فقال (ع): أدخلهما، فدخلا. فقال أحدهما: إنني رجل سراج أبيع جلود الثمر فقال (ع): مدبوغة هي؟ قال: نعم. قال (ع): ليس به بأس «٢»».

(١) الوسائل / ج ٣ - ص ٢٥٨ - ب ٧ - ح ٤.

(٢) الوسائل / ج ١٢ - ص ١٢٤ - ب ٣٨ - ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد والذباحة، ص: ٢٥١

و بها تطهر لحومها و جلودها فيحل الانتفاع بها بأن تلبس في غير الصَّيْلَاة و يفترش بها، بل بأن تجعل وعاء للمائعات كأن تجعل قربة ماء أو عكَّة سمن أو دبة دهن و نحوها.

و ان لم تدبغ على الأقوى (١) و إن كان الأحوط أن لا تستعمل ما لم تكن مدبوغة.

مسألة ٢٤: الظاهر أن جميع أنواع الحيوان المحرّم الأكل [تقع عليها التذكية]

ممَّا كانت له نفس سائلة غير ما ذكر آنفاً، تقع عليها

و فيه: مضافا إلى ضعف سنده لعدم ثبوت وثاقه أبي مخلد بل نقل عن بعض فحول الرجال أنه قاسم بن إسماعيل - كما في جامع الرواة- و قد قيل في حق قاسم بن إسماعيل إنه كذاب ضعيف الحديث، أنه قد دلّ على اشتراط طهارة جلود السباع بالدبغ و هو خلاف مذهب فقهاءنا الشيعة و موافق لمذهب العامة. و من هنا مع غضّ النظر عن قصوره سندنا يحمل على التقيّة كما قال في الجواهر

«١».

و أما الاحتياط بالذبغ فهو استجابي و لا- وجه له ظاهرا لما فيه من مخالفة العامية و قد دلت النصوص المتظافرة على الترغيب في مخالفتهم.

(١) لما مرّ بيانه آنفا في الهامش السابق.

(١) الجواهر/ ج ٣٦- ص ٢٠١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٥٢

التذكية فتطهر بها لحومها و جلودها (١).

(١) وقوع التذكية على جميع أنواع الحيوان المحرم الأكل ١- كما دلّ عليه عموم صحيح ابن يقطين قال: «سألت أبا الحسن (ع): عن لباس الفراء و السّمور و الفنك و الثعالب و جميع الجلود. قال (ع): لا بأس بذلك «١». و ذيل صحيح ابن بكير عن أبي عبد الله (ع): «و إن كان غير ذلك ممّا قد نهيت عن أكله و حرّم عليك أكله فالصلاة في كلّ شيء منه فاسد، ذكاه الذّبح أم لم يذّكه «٢». فان قوله (ع): «ذكاه الذّبح أم..» دلّ على قابليته ما يحرم أكله من الحيوانات للتذكية بعد ما صرح بفساد الصّلاة فيه من جهة مانعيته للصلاة.

فهذه الصحيحة و إن لا عموم لها يشمل جميع ما يحرم و إنّما دلّ على أصل قابليتها للتذكية في الجملة إلّا أنّ صحيح عليّ بن يقطين قد دلّ بعمومه على وقوع التذكية في كلّ ما يحرم أكله من الحيوانات لما قلنا أنّه لا وجه لجواز الانتفاع بجلودها و لبسها مع غير قبولها للتذكية و إلّا لدخل في الميتة و لا يجوز مطلق الانتفاع بها لدلالة النصوص المعتمدة.

(١) الوسائل/ ج ٣- ص ٢٥٥- ب ٥- ج ١.

(٢) الوسائل/ ج ٣- ص ٢٥٠- ب ٢- ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٥٣

مسألة ٢٥: تذكية جميع ما يقبل التذكية من الحيوان المحرّم الأكل إنّما تكون بالذبغ

مع الشرائط المعتمدة في ذبح الحيوان المحلّل.

و كذا بالاصطياد بالآلة الجمادية في خصوص الممتنع منها كالمحلّل (١).

(١) تذكية جميع ما يحرم أكله تقع بالذبغ مع الشرائط المعتمدة ١- قد دلّ على وقوع تذكية كلّ قابل لها من الحيوان المحرّم الأكل بالذبغ المشروع إطلاق نصوص اعتبار شرائط تذكية الحيوان المأكول اللحم ممّا دلّ على تحقق الذّبح المشروع بفري الأوداج. كقوله (ع): «إذا فري الأوداج فلا- بأس «١». و ما دلّ على اعتبار الحديد في الآلة بقوله: «لا ذكاه إلّا بحديدة «٢». و الاكتفاء بغيره إذا لم يوجد الحديد كقوله (ع): «إذا لم تصب الحديد إذا قطع الحلقوم و جرى الدّم فلا بأس به «٣». و ما دلّ على أنّ محلّه الحلق كقوله (ع): «الذبغ في الحلق «٤». و كذلك التسمية. بل دلّ بعض النصوص على اعتبارها في غير مأكول اللحم بالخصوص كقوله (ع) في موثقه

(١) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٥٣- ب ٢- ح ١.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٢ - ح ١.

(٣) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٤ - ح ٣.

(٤) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٥٤ - ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٥٤

و في تذكيتها بالاصطياد بالكلب المعلم تردّد و إشكال (١).

سماعة: «إذا رميت و سميت فانتفع بجلده «١»». و كذا ما دلّ على اعتبار الإسلام، مثل صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر قال: قال أمير المؤمنين (ع): «ذبيحة من دان بكلمة الإسلام و صام و صلى لكم حلال إذا ذكر اسم الله تعالى عليه «٢»». و غيرها من مطلقات شرائط التذكية الشاملة لغير ما كوال اللحم.

و أمّا الاصطياد بالآلة الجمادية فيكفي في إثبات وقوع التذكية به على غير ما كوال اللحم قوله (ع) في موثقه سماعة: «إذا رميت و سميت فانتفع بها».

(١) في تذكية ما يحرم أكله بصيد الكلب ١- وجه الاشكال ظاهر قوله تعالى فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَرَ كُنَّ عَلَيْكُمْ و قوله (ع) في صحيح أبي عبيدة الحدّاء: «يأكل ممّا أمسك عليه فإذا أدركه قبل قتله ذكاه و إن وجد معه كلباً غير معلّم فلا يأكل منه «٣»». و غيره من النصوص الظاهرة في اختصاص هذه التذكية بما كوال اللحم.

و هذا الاشكال مندفع بإطلاق النصوص المعتبرة التي أطلق فيها عنوان

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٣٦٨ - ب ٣٤ - ح ٤.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٩٢ - ب ٢٨ - ح ١.

(٣) الوسائل / ج ١٦ - ب ١ - ص ٢٠٧ - ح ٢.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٥٥

...

التذكية على صيد الكلب كقوله (ع) في حسنة سيف بن عميرة: «إذا أرسلت الكلب المعلم فاذا ذكر اسم الله عليه فهو ذكاته «١»». و قد نزل في بعض نصوص آخر منزلة الذبح كما في معتبرة زرارة عن أبي عبد الله (ع) قال: «إذا أرسل الرجل كلبه و نسي أن يسمي فهو بمنزلة من ذبح و نسي أن يسمي «٢»». لدلالته ضمنا على كون صيد الكلب بمنزلة الذبح المشروع. و في صحيح الصيرفي عنه (ع): «أو ليس قد جامعوكم على أن قتله ذكاته.. «٣»».

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٠٨ - ح ٤.

(٢) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٢٥ - ب ١٢ - ح ٢.

(٣) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٠٩ - ب ٢ - ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٥٧

حكم ما لم يعلم تذكيتها

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٥٩

مسألة ٢٦: ما كان بيد المسلم من اللحوم و الشحوم و الجلود إذا لم يعلم كونها من غير المذكى يؤخذ منه

و يعامل معه معاملة المذكى (١) بشرط تصرّف ذى اليد فيه تصرّفًا مشروطًا بالتذكية على الأحوط (٢).

(١) حكم ما يؤخذ من يد المسلم ١- لا خلاف فى ذلك و الدليل عليه النصوص المعتبرة:

منها: صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى (ع) - فى حديث - «قال:

سألته عن رجل اشترى ثوبا من السوق للباس لا يدري لمن كان هل تصلح الصّيلة فيه؟ قال (ع): إن كان اشتراه من مسلم فليصلّ و إن اشترى من نصرانيّ فلا يصلّ فيه حتّى يغسله «(١)».

و منها: خبر إسماعيل بن عيسى قال: «سألت أبا الحسن (ع) عن جلود الفراء يشتري بها الرّجل فى سوق من أسواق الجبل، أ يسأل عن ذكاته إذا كان البائع مسلما غير عارف؟ قال (ع): عليكم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشترين يبيعون ذلك. و إذا رأيتم يصلّون فيها فلا تسألوا عنه «(٢)».

(٢) هذا الاحتياط وجوبى و لكن لا وجه له ظاهرا حيث لا مدرك لاعتبار

(١) الوسائل/ ج ٢- ص ١٠٧١- ب ٥٠- ح ١.

(٢) الوسائل/ ج ٢- ص ١٠٧٢- ب ٥٠- ح ٧.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٦٠

فحينئذ يجوز بيعه و شراؤه و أكله و استصحابه فى الصّيلة و سائر الاستعمالات المتوقّفة على التذكية. و لا- يجب عليه الفحص و السؤال، بل و لا يستحب، بل نهى عنه (١) و كذلك ما يباع منها فى سوق المسلمين سواء كان بيد

هذا الشرط فى معاملة المذكى مع المأخوذ من يد المسلم غير قوله (ع): «و إذا رأيتم يصلّون فيه فلا تسألوا عنه «(١)»». نظرا إلى كون الصّيلة تصرّفًا مشروطًا بالتذكية. و لكن هذا الخبر لا يصلح للدّليّة لضعف سنده بسعد بن إسماعيل و إسماعيل بن عيسى الواقعين فى سنده إذ لم يرد فيهما توثيق. و لم يعلم اشتها ذلك بين القدماء حتى يكون جابرا لضعفه أو يوجب الاحتياط.

(١) كقول أبى الحسن الرضا (ع) فى صحيح البنظى: «و ليس عليكم المسألة «(٢)»». و قول أبى جعفر الباقر (ع) فى صحيح الفضلاء: «و لا تسأل عنه «(٣)»».

(١) الوسائل/ ج ٢- ص ١٠٧٢- ح ٧.

(٢) الوسائل/ ج ٢- ص ١٠٧٢- ح ٦.

(٣) الوسائل/ ج ١٦- ص ٢٩٤- ب ٢٩- ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٦١

المسلم أو مجهول الحال (١).

بل و كذا ما كان مطروحا فى أرضهم إذا كان فيه أثر الاستعمال كما إذا كان اللحم مطبوخا

(١) حكم ما يباع فى سوق المسلمين ١- و ذلك لإطلاق النصوص الدالّة على أمارية سوق المسلمين مثل موثقة إسحاق بن عمّار عن

العبد الصالح (ع) انه قال: «لا بأس بالصلاة في الفراء اليماني وفي ما صنع في أرض الإسلام. قلت: فإن كان فيها غير أهل الإسلام؟ قال: إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس» (١).
 وصحيح البنزني عن الرضا (ع) قال: «سألته عن الخفاف يأتي السوق فيشتري الخف لا يدرى أذكي هو أم لا ما تقول في الصلاة فيه، - وهو لا يدرى - أ يصلى فيه؟ قال (ع): نعم أنا أشتري الخف من السوق و يصنع لي و أصلى فيه و ليس عليكم المسألة» (٢).
 وصحيح الفضلاء: «أنهم سألوا أبا جعفر عن شراء اللحوم من الأسواق و لا يدرى ما صنع القصابون. فقال (ع): كل إذا كان ذلك في سوق المسلمين و لا تسأل

(١) الوسائل / ج ٢ - ص ١٠٧٢ - ح ٥.

(٢) الوسائل / ج ٢ - ص ١٠٧٢ - ح ٦.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد والذباحة، ص: ٢٦٢

...

عنه «(١)».

وصحيح الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله (ع) عن الخفاف التي تباع في السوق. فقال (ع): اشتر و صل فيها حتى تعلم أنه ميتة بعينه» (٢).

وصحيح البنزني قال: «سألته عن الرجل يأتي السوق و يشتري جبة فراء لا يدرى أذكيه هي أم غير ذكية أ يصلى فيها؟ فقال (ع): نعم ليس عليكم المسألة، إن أبا جعفر (ع) كان يقول: إن الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم إن الدين أوسع من ذلك» (٣).
 وصحيح حماد بن عيسى قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: «كان أبي يبعث بالدراهم إلى السوق فيشتري بها جينا فيسمى و يأكل و لا يسأل عنه» (٤).

(١) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٩٤ - ب ٢٩ - ح ١.

(٢) الوسائل / ج ٢ - ص ١٠٧١ - ب ٥٠ - ح ٢.

(٣) الوسائل / ج ٢ - ص ١٠٧١ - ب ٥٠ - ح ٣.

(٤) الوسائل / ج ٢ - ص ١٠٧١ - ب ٥٠ - ح ٨.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد والذباحة، ص: ٢٦٣

والجلد مخيطا أو مدبوغا (١) و كذا إذا أخذ من الكافر و علم كونه مسبقا بيد المسلم على الأقوى (٢) بشرط مراعاة الاحتياط المتقدم. و أما ما يؤخذ من الكافر و لو في بلاد المسلمين و لم يعلم كونه مسبقا بيد

(١) ما كان فيه أثر استعمال المسلم محكوم بالتذكية ١ - كما في موثقة إسحاق بن عمار عن الكاظم (ع) إنه قال: «لا بأس بالصلاة في الفراء اليماني و في ما صنع في أرض الإسلام. قلت: فإن كان فيها غير أهل الإسلام؟ قال: إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس» (١).

و في موثقة السكوني عن أبي عبد الله (ع): «إن أمير المؤمنين سئل عن سفرة وجدت في الطريق مطروحة كثير لحمها و خبزها و جنبها و بيضها و فيها سكين - إلى قوله: - لا يدرى سفرة مسلم أو سفرة مجوسي؟ فقال (ع): هم في سعة حتى يعلموا» (٢).

(٢) و ذلك لكون يد المسلم أمانة على التذكية و عدم كون يد الكافر أمانة على عدمها. غاية الأمر أنها لا تكون أمانة على التذكية. فلا تصلح لإسقاط يد المسلم السابقة عن الأمانية.

(١) الوسائل / ج ٢- ص ١٠٧٢- ح ٥.

(٢) الوسائل / ج ٢- ص ١٠٧٣- ح ١١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٦٤

المسلم و ما كان بيد مجهول الحال في بلاد الكفار أو كان مطروحا في أرضهم و لم يعلم أنه مسروق بيد المسلم و استعماله، يعامل معه معاملة غير المذكى و هو بحكم الميتة (١). و المدار في كون البلد أو الأرض منسوبا إلى المسلمين غلبة السكّان و القاطنين بحيث ينسب عرفا إليهم و لو كانوا تحت سلطة

(١) حكم ما أخذ من يد الكافر أو مجهول الحال ١- فَإِنَّ لِلْمَيْتَةِ مَعْنَيْنِ. أَحَدُهُمَا: مَعْنَاهَا اللَّغْوُ الْمُرْتَكِزُ فِي أَذْهَانِ أَهْلِ الْعَرَفِ وَ هُوَ مَا مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ. وَ الْآخَرُ: مَعْنَاهَا الشَّرْعِيُّ وَ هُوَ كُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ زَهْوَقَ رُوحَهُ بِفَرِي الْأَوْدَاجِ الْأَرْبَعَةَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ. فَيَشْمَلُ كُلَّ مَا قَتَلَ بِغَيْرِ الذَّبْحِ الشَّرْعِيِّ، كَمَا هُوَ الْمَقْصُودُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ.. إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ «١».

و قوله (ع) في موثّق سماعة: «إذا رميت و سميت فانفتح بجلده و أما الميتة فلا «٢»». و إرادة هذا المعنى من الميتة معلوم فيهما بقريته المقابلة بينها و بين المذكى. و في المقام قد دلّت النصوص على عدم جواز ترتيب آثار التذكية

(١) المائدة/ ٣.

(٢) الوسائل / ج ٢- ص ١٠٧٠- ب ٤٩- ح ٢.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٦٥

...

على المأخوذ من يد الكافر مثل قوله (ع): «و إن اشتراه من نصراني فلا يصل فيه حتى يغسله «١»» في صحيح علي بن جعفر. و قوله: «إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس «٢»» في موثّق إسحاق بن عمار. حيث دلّ بمفهومه على ثبوت البأس إذا علم كون الفراء في يد الكافر. و قوله (ع): «و عليكم أن تسألوا إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك «٣»» في خبر إسماعيل بن عيسى.

و في صحيح قتيبة الأعشى قال: «سألت أبا عبد الله (ع) عن ذبائح اليهود و النصارى. فقال (ع): الذبيحة اسم و لا يؤمن على الاسم إلا المسلم «٤»». فإنه دلّ بمفهوم الحصر على كون المأخوذ من يد مجهول الحال- في بلاد الكفار- في حكم غير المذكى. و في صحيح عيسى بن عبد الله قال: سألت أبا عبد الله (ع):

«عن صيد المجوس فقال: لا بأس إذا أعطوكاه أحياء و السمك أيضا و إلا فلا تجوز شهادتهم إلا أن تشهد «٥»». و مثله صحيحا محمد بن مسلم «٦» و الحلبي «٧». و كذلك المأخوذ من يد مجهول الحال في غير سوق المسلمين لفقد الأمانة على التذكية حينئذ.

(١) الوسائل / ج ٢- ص ١٠٧١- ب ٥٠- ح ١.

(٢) الوسائل / ج ٢- ص ١٠٧٢- ب ٥- ح ٥.

(٣) الوسائل / ج ٢- ص ١٠٧٢- ب ٥- ح ٧.

(٤) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٨٤ - ح ٨.

(٥) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٩٨ - ب ٣٢ - ح ٣.

(٦) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٩٨ - ب ٣٢ - ح ٢.

(٧) الوسائل / ج ١٦ - ص ٢٩٨ - ب ٣٢ - ح ١.

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٦٦

الكفار (١) كما هو المدار في بلد الكفار. و لو تساوت النسبة من جهة عدم الغلبة فحكمه حكم بلد الكفار (٢).

مسألة ٢٧: لا فرق في إباحة ما يؤخذ من يد المسلم بين كونه مؤمناً أو مخالفاً يعتقد طهارة جلد الميتة بالدينغ

و يستحل ذبائح أهل الكتاب و لا يراعى الشروط التي اعتبرناها في التذكية (٣). و كذا لا فرق بين كون الأخذ موافقا.

(١) كما في موثق إسحاق المتقدم. و لا تبعد دعوى استقرار سيرة المتشعبة إلى حد صار مرتكزا في أذهانهم بحيث إذا أطلق عنوان بلاد المسلمين ينسب إلى الذهن ما كان الغالب من سكنتهم المسلمين من دون دخل لنوع الحكومة في ذلك و كذلك المدار في صدق بلد الكفار.

(٢) لوضوح عدم صدق أرض الإسلام و بلد المسلمين حينئذ فلا أماره على التذكية فيجرب حكم بلد الكفار.

(٣) عدم اعتبار إيمان المأخوذ منه ٣- و ذلك أولا: لما دل على عدم اعتبار الايمان بالمعنى الأخص وفاقا للمشهور و خلافا لما حكى عن الحلّي و أبي الصلاح و ابني حمزة و البرّاج. و استدلل للمشهور في الجواهر بأمور:

دليل تحرير الوسيلة - الصيد و الذبابة، ص: ٢٦٧

...

منها: تعليل حرمة ذبائح أهل الكتاب في صحيح قتيبة الأعشى عن أبي عبد الله (ع) بأن «الذبيحة اسم و لا يؤمن على الاسم إلّا المسلم (١)». فان مقتضاه أن المسلم هو الذي يؤمن على التذكية و ظاهره نفى مدخلية الايمان بالمعنى الأخص.

منها: صحيح محمد بن قيس عن الباقر (ع) قال: قال أمير المؤمنين (ع):

«ذبيحة من دان بكلمة الإسلام و صام و صلى لكم حلال إذا ذكر اسم الله تعالى عليه (٢)». فإنّه بظاهره نفى اعتبار الايمان بالمعنى الأخص في الذابح.

و منها: استقرار السيرة القطعية المستمرة بين المتشعبة لدن عصر الأئمة إلى زماننا هذا على عدم فرقههم بين أنواع فرق المسلمين في عدم الاجتناب عن ذبائحهم من غير نكير. و قد ذكرنا نصوصا اخرى تدل على نفى اعتبار الايمان في مبحث عدم اعتبار الايمان في الذابح تنفع لإثبات المقصود في المقام.

و ثانيا: لدلالة النصوص المعتمدة المتظاهرة على حلية ما يؤخذ من يد المسلم و كون يدها أماره على التذكية و ما دل منها على أمارية سوق المسلمين عليها و حلية ما يشتري فيه ما لم يعلم أنه ميتة. ما عدا المأخوذ من يد الناصب فذهب المشهور الى عدم حلية ذبيحته. و قد دل عليه موثق أبي بصير:

«قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: ذبيحة الناصب لا تحل (٣)».

(۱) الوسائل / ج ۱۶ - ص ۲۸۴ - ح ۸.

(۲) الوسائل / ج ۱۶ - ص ۲۹۲ - ب ۲۸ - ح ۱.

(۳) الوسائل / ج ۱۶ - ص ۲۹۲ - ب ۲۸ - ح ۲.

دلیل تحریر الوسیله - الصید و الذباحت، ص: ۲۶۸

مع المأخوذ منه فی شرائط التذکیة - اجتهادا أو تقلیدا - أو مخالفا معه فیها إذا احتمل الأخذ تذکیته علی وفق مذهبه (۱). كما إذا اعتقد الأخذ لزوم التسمیة بالعربیة دون المأخوذ منه إذا احتمل أن ما بیده قد روعی فیہ ذلک و ان لم یلزم رعایتہ عنده، و الله العالم.

(۱) کفایة احتمال رعایة ذی الید شرائط التذکیة ۱- لما مرّ من إطلاق النصوص و استقرار السیرة علی حلیة ما یؤخذ من ید المسلم و أسواق المسلمین و کونه محکوما بالتذکیة بلا فرق بین فرق المسلمین و أصناف المؤمنین. نعم إذا اعتقد الأخذ عدم کفایة ذکر لفظ «یزد» أو «یزدان» مثلا مما یدعی به الله تعالی فی الفارسیة. و لکن یعتقد ذو الید کفایتہ و علم الأخذ أنه اکتفی بذكره و لم یحتمل أنه ذکر اسم الله علیه لا یحلّ قطعا. و الوجه فیہ واضح لفقد شرط التذکیة فی اعتقاد الأخذ.

قد فرغت بعون الله تعالی من تسوید هذا الجزء من دلیل تحریر الوسیله فی عصر الیوم الثامن و العشرین من شهر شعبان سنة ۱۴۱۴. و الحمد لله أولا و آخرا و صلواته علی رسوله محمّد المصطفی و آل بیته سرمدا.

أحقر الطلاب: علی أكبر السیفی المازندرانی

درباره مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

بسم الله الرحمن الرحيم

جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (سوره توبه آیه ۴۱)

با اموال و جانهای خود، در راه خدا جهاد نمایند؛ این برای شما بهتر است اگر بدانید حضرت رضا (علیه السلام): خدا رحم نماید بنده‌ای که امر ما را زنده (و برپا) دارد ... علوم و دانشهای ما را یاد گیرد و به مردم یاد دهد، زیرا مردم اگر سخنان نیکوی ما را (بی آنکه چیزی از آن کاسته و یا بر آن بیافزایند) بدانند هر آینه از ما پیروی (و طبق آن عمل) می کنند

بنادر البحار - ترجمه و شرح خلاصه دو جلد بحار الانوار ص ۱۵۹

بنیانگذار مجتمع فرهنگی مذهبی قائمیه اصفهان شهید آیت الله شمس آبادی (ره) یکی از علمای برجسته شهر اصفهان بودند که در دلدادگی به اهل بیت (علیهم السلام) بخصوص حضرت علی بن موسی الرضا (علیه السلام) و امام عصر (عجل الله تعالی فرجه الشریف) شهره بوده و لذا با نظر و درایت خود در سال ۱۳۴۰ هجری شمسی بنیانگذار مرکز و راهی شد که هیچ وقت چراغ آن خاموش نشد و هر روز قوی تر و بهتر راهش را ادامه می دهند.

مرکز تحقیقات قائمیه اصفهان از سال ۱۳۸۵ هجری شمسی تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن امامی (قدس سره الشریف) و با فعالیت خالصانه و شبانه روزی تیمی مرکب از فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مختلف مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

اهداف: دفاع از حریم شیعه و بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) تقویت انگیزه جوانان و عامه مردم نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی، جایگزین کردن مطالب سودمند به جای بلوتوث های بی محتوا در تلفن های همراه و رایانه ها ایجاد بستر جامع مطالعاتی بر اساس معارف قرآن کریم و اهل بیت عليهم السلام با انگیزه نشر معارف، سرویس دهی به محققین و طلاب، گسترش فرهنگ مطالعه و غنی کردن اوقات فراغت علاقمندان به نرم افزار های علوم اسلامی، در دسترس بودن

منابع لازم جهت سهولت رفع ابهام و شبهات منتشره در جامعه عدالت اجتماعی: با استفاده از ابزار نو می توان بصورت تصاعدی در نشر و پخش آن همت گمارد و از طرفی عدالت اجتماعی در تزریق امکانات را در سطح کشور و باز از جهتی نشر فرهنگ اسلامی ایرانی را در سطح جهان سرعت بخشید.

از جمله فعالیتهای گسترده مرکز :

الف) چاپ و نشر ده ها عنوان کتاب، جزوه و ماهنامه همراه با برگزاری مسابقه کتابخوانی
 ب) تولید صدها نرم افزار تحقیقاتی و کتابخانه ای قابل اجرا در رایانه و گوشی تلفن همراه
 ج) تولید نمایشگاه های سه بعدی، پانوراما، انیمیشن، بازیهای رایانه ای و ... اماکن مذهبی، گردشگری و ...
 د) ایجاد سایت اینترنتی قائمیه www.ghaemiyeh.com جهت دانلود رایگان نرم افزار های تلفن همراه و چندین سایت مذهبی دیگر

ه) تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و ... جهت نمایش در شبکه های ماهواره ای
 و) راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی (خط ۲۳۵۰۵۲۴)
 ز) طراحی سیستم های حسابداری، رسانه ساز، موبایل ساز، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک، SMS و ...
 ح) همکاری افتخاری با دهها مرکز حقیقی و حقوقی از جمله بیوت آیات عظام، حوزه های علمیه، دانشگاهها، اماکن مذهبی مانند مسجد جمکران و ...

ط) برگزاری همایش ها، و اجرای طرح مهد، ویژه کودکان و نوجوانان شرکت کننده در جلسه
 ی) برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم و دوره های تربیت مربی (حضور و مجازی) در طول سال
 دفتر مرکزی: اصفهان/خ مسجد سید/ حد فاصل خیابان پنج رمضان و چهارراه وفائی / مجتمع فرهنگی مذهبی قائمیه اصفهان
 تاریخ تأسیس: ۱۳۸۵ شماره ثبت: ۲۳۷۳ شناسه ملی: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

وب سایت: www.ghaemiyeh.com ایمیل: Info@ghaemiyeh.com فروشگاه اینترنتی:

www.eslamshop.com

تلفن ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳-(۰۳۱۱) فکس ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱) دفتر تهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱) بازرگانی و فروش ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹ امور کاربران (۰۳۱۱)۲۳۳۳۰۴۵

نکته قابل توجه اینکه بودجه این مرکز؛ مردمی، غیر دولتی و غیر انتفاعی با همت عده ای خیر اندیش اداره و تامین گردیده و لی جوابگوی حجم رو به رشد و وسیع فعالیت مذهبی و علمی حاضر و طرح های توسعه ای فرهنگی نیست، از اینرو این مرکز به فضل و کرم صاحب اصلی این خانه (قائمیه) امید داشته و امیدواریم حضرت بقیه الله الاعظم عجل الله تعالی فرجه الشریف توفیق روزافزونی را شامل همگان بنماید تا در صورت امکان در این امر مهم ما را یاری نمایند انشاءالله.

شماره حساب ۶۲۱۰۶۰۹۵۳، شماره کارت: ۶۲۷۳-۵۳۳۱-۳۰۴۵-۱۹۷۳ و شماره حساب شبها: -۰۶۲۱-۰۰۰۰-۰۰۰۰-۰۰۰۰-۰۱۸۰-۰۹۰ IR
 ۰۶۰۹-۵۳ به نام مرکز تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان نزد بانک تجارت شعبه اصفهان - خیابان مسجد سید
 ارزش کار فکری و عقیدتی

الاحتجاج - به سندش، از امام حسین علیه السلام - : هر کس عهده دار یتیمی از ما شود که محنت غیبت ما، او را از ما جدا کرده است و از علوم ما که به دستش رسیده، به او سهمی دهد تا ارشاد و هدایتش کند، خداوند به او می فرماید: «ای بنده بزرگووار شریک کننده برادرش! من در کرم کردن، از تو سزاوارترم. فرشتگان من! برای او در بهشت، به عدد هر حرفی که یاد داده است، هزار هزار، کاخ قرار دهید و از دیگر نعمت ها، آنچه را که لایق اوست، به آنها ضمیمه کنید».

التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام: امام حسين عليه السلام به مردی فرمود: «کدام یک را دوست تر می داری: مردی اراده کشتن بینوایی ضعیف را دارد و تو او را از دستش می رَهانی، یا مردی ناصبی اراده گمراه کردن مؤمنی بینوا و ضعیف از پیروان ما را دارد، اما تو دریچه‌ای [از علم] را بر او می گشایی که آن بینوا، خود را بَدان، نگاه می دارد و با حجت های خدای متعال، خصم خویش را ساکت می سازد و او را می شکنند؟».

[سپس] فرمود: «حتماً رهاندن این مؤمن بینوا از دست آن ناصبی. بی گمان، خدای متعال می فرماید: «و هر که او را زنده کند، گویی همه مردم را زنده کرده است»؛ یعنی هر که او را زنده کند و از کفر به ایمان، ارشاد کند، گویی همه مردم را زنده کرده است، پیش از آن که آنان را با شمشیرهای تیز بکشد».

مسند زید: امام حسین علیه السلام فرمود: «هر کس انسانی را از گمراهی به معرفت حق، فرا بخواند و او اجابت کند، اجری مانند آزاد کردن بنده دارد».

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

